

محددات هروب رأس المال

”دراسة خاصة للموضع فى مصر”

الأستاذ الدكتور

عبد الستار عبد الحميد محمد سلمى

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

٢٠٠٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا﴾

وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ

الآية (56) سورة الأحزاب

" اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله "

" آمين "

مُتَكَلِّمَاتُ

لقد أصبحت ظاهرة هروب رأس المال من الظواهر التى تعاني منها العديد من دول العالم ، خاصة الدول النامية ، حيث تشير إحدى الدراسات^(١) إلى أن حجم هذه الظاهرة على المستوى الدولى يقدر بحوالى ١١,٥ تريليون دولار أمريكى وأن قيمة الضرائب المفقودة بسبب ذلك تقدر بحوالى ٢٥٥ مليار دولار أمريكى ، ولذلك نجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اجتماعها السنوى عام ٢٠٠٥ قد قررت مساندتها للجهود المبذولة لتخفيض حجم هروب رأس المال فى العالم وضبط تدفق رأس المال وذلك لكبح التدفق غير المشروع لرأس المال بين الدول^(٢).

ونظراً لهذه الأهمية التى تحتلها هذه الظاهرة العالمية ونظراً لآثار المعاكسة لهذه الظاهرة على اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية ، فقد رأينا ضرورة بحث هذه الظاهرة ، خاصة بعد أن كثر الحديث فى مصر فى الفترة الأخيرة عن هروب بعض رجال الأعمال للخارج بمبالغ طائلة حصلوا عليها من البنوك المحلية ، ولذلك كان

- David

(١) أنظر :

Spencer

The IMP and Capital Flight : Redesigning the International Financial architecture , Bretton Woods Project, London , 2002 , p.1

- Ibid , P.1

(٢) أنظر :

لابد من بحث محددات هذه الظاهرة بصفة عامة وفى الاقتصاد المصرى بصفة خاصة وكيف يمكن القضاء على الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة ، وذلك لحماية الاقتصاد المصرى والمجتمع من الآثار المعاكسة لهذه الظاهرة المدمرة ، وللوصول لهذا الهدف ، فإن البحث يعتمد بصفة أساسية على العديد من الدراسات الأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع سواء فى بلدان أمريكا اللاتينية كالأرجنتين أو المكسيك أو فى بعض دول الشرق الأوسط كتركيا أو فى بعض دول شمال أفريقيا كالمغرب والجزائر وتونس ، ورأينا أن يبدأ البحث بعرض التعريفات المختلفة لهروب رأس المال وللطرق المختلفة لقياس هروب رأس المال لأن هناك خلافا بين الاقتصاديين حول تعريف هذه الظاهرة وقياسها ، ثم نعرض لمحددات هروب رأس المال **The Determinants of Capital Flight** بصفة عامة وفى الاقتصاد المصرى بصفة خاصة ، ولن يتطرق البحث إلى العوامل الخارجية التى قد تساهم فى تزايد حجم هروب رأس المال كقوانين سرية الحسابات فى البنوك لبعض الدول كسويسرا والنمسا أو الملاذات الضريبية الموجودة فى بعض الدول أو غير ذلك من الحوافز التى تقدمها الدول المختلفة ، على أساس أن جذب رؤوس الأموال أصبح محلاً للمنافسة الدولية ، ولن يتطرق البحث لآثار هذه الظاهرة لأن ذلك يحتاج إلى العديد من الأبحاث الأخرى وفى نهاية البحث نعرض للسياسات التى

يقترحها الاقتصاديون لكبح هروب رأس المال ولاستعادة الأموال الهاربة مرة أخرى إلى الاقتصاد المحلى ، وإمكانية الاستفادة منها بالنسبة لمصر ، وعلى ذلك فإن خطة الدراسة فى هذا البحث ستكون إن شاء الله على النحو التالى :

الفصل الأول : التعريف بظاهرة هروب رأس المال وطرق قياسها

أولاً : تعريف هروب رأس المال

ثانياً : طرق قياس حجم هروب رأس المال .

الفصل الثانى : العوامل المحددة لهروب رأس المال والوضع فى

مصر .

أولاً : عدم استقرار الاقتصاد الكلى .

ثانياً : عدم الاستقرار السياسى .

ثالثاً : الاختلاف فى معدل العائد على الأصول .

رابعاً : التدفقات الرأس مالية للداخل .

خامساً : حجم رأس المال الهارب للخارج .

سادساً : الفساد فى القطاع المصرفى .

الفصل الثالث : سياسات لمعالجة هروب رأس المال.

أولاً : تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى .

ثانياً : تحقيق الاستقرار السياسى . ثالثاً : رفع معدل العائد على الأصول

رابعاً : ضبط تدفق رأس المال إلى الداخل . خامساً : مكافحة الفساد .

- الخاتمة والتوصيات

والله ولى التوفيق ،

الفصل الأول

التعريف بظاهرة هروب رأس المال

وطرق قياسها

يهدف هذا الفصل إلى عرض التعريفات المختلفة التي قدمها الأدب الاقتصادي لظاهرة هروب رأس المال ، ثم بعد ذلك يتم بيان الطرق التي اعتمد عليها الاقتصاديون لقياس حجم رؤوس الأموال الهاربة للخارج وذلك للوقوف على الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة في كل دولة ، لأن طريقة القياس قد تختلف من دولة إلى أخرى الأمر الذي قد يؤدي إلى المبالغة أو التقليل من أهمية هذه الظاهرة ، وهذا قد يترتب عليه التعامل معها بطريقة قد تؤدي إلى تفاقمها وبالتالي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني ، وعلى ذلك فالدراسة في هذا الفصل تنقسم إلى الآتي :

أولاً : تعريف هروب رأس المال

ثانياً : طرق قياس حجم هروب رأس المال

أولاً : - تعريف هروب رأس المال

باستقراء الأدب الاقتصادي المتعلق بهروب رأس المال وجدنا أن هناك ثلاثة تعريفات لهروب رأس المال ^(١) وهذه التعريفات هي :

- ١- التعريف الواسع لهروب رأس المال .
- ٢- تعريف هروب رأس المال كاستجابة للمعاملة التمييزية لرأس المال المحلي .

(١) أنظر هذه التعريفات فى المراجع التالية :

- Benu Schneider :
Measuring Capital Flight : Estimates and Interpretations , Working Paper 194 , Overseas Development institute , London , UK , 2003 , pp.9-12.
- Pedro de Lima and Daniel Ottolenghi :
“Capital Flight in Mediterranean Countries “ Euro- Mediterranean Economic Transition Conference , prussels 11-12 April.
- Donald R. Lessard and John Williamsom .
“Capital Flight and Third World Debt. “ Institute for International Economics , Washington , DC., 1987 , pp.1-2 .
- Robert Cumby and Richard Levich .
“ On The Definition and Magnitude of Recent Capital Flight.” In “Capital Flight and Third World Debt. “ op.cit.,pp.33-37 .
- John Williamson & Donald R. Lessard.
Capital Flight : The Problem and Policy Responses ‘ Institute for International Economics , Washington , DC. , 1987, pp.2-4.
- Paul Collier , Anke Hoeffler and Cathrine Pattillo.
“Aid and Capital Flight “ October , 2004, pp.12-14.

٣-تعريف هروب رأس المال كتدفق غير مشروع لرأس المال للخارج .

وبعد أن نعرض لهذه التعريفات المختلفة نبين التعريف الذى نفضله لهروب رأس المال .

١- التعريف الواسع لهروب رأس المال .

✻ المفهوم الواسع الذى يستخدم غالباً لمصطلح هروب رأس المال Capital Flight يربط الخسارة فى رأس المال الناجمة عن هروب رأس المال بالانخفاض فى المنفعة القومية National Utility وهذا التعريف لهروب رأس المال يقوم على افتراض أن كل التدفقات الرأسمالية التى تتم من خلال المقيمين المحليين للخارج إذا تم استخدامها محلياً فإنها سوف تولد عائدا اجتماعيا مرتفعا جداً والعكس .

✻ ووفقاً لهذا التعريف فإن هروب رأس المال يشمل تدفق كل الأصول الأجنبية المعلنة وغير المعلنة للقطاع العام وللقطاع الخاص للخارج بالإضافة إلى قيمة السهو الخطأ فى ميزان مدفوعات الدولة التى هرب منها رأس المال .

✻ هذا ويلاحظ أن هناك بعض الاقتصاديين الذين حاولوا أن يضيقوا من هذا المعنى الواسع لهروب رأس المال ، حيث أنهم ذهبوا إلى

أن تعريف هروب رأس المال يجب أن يقتصر على التدفق الخارجى للنقود الساخنة Hot money من خلال المقيمين من القطاع الخاص خلال الأجل القصير بالإضافة إلى قيمة الخطأ والسهو فى ميزان مدفوعات الدولة التى هرب منها رأس المال .

❖ وإذا كان هناك اتجاهان أحدهما يوسع من تعريف هروب رأس المال ، والآخر يضيق ، إلا أن أنصار الاتجاهين يتفقان على أن هروب رأس المال يقدر على أساس واحد وهو الانخفاض فى الرفاهية والمنفعة القومية ، حيث أن هروب رأس المال يؤدى إلى انخفاض الاستثمار المحلى الإجمالى فى البلد الذى هرب منها رأس المال ، وهذا بدوره يولد العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية .

❖ ويرى معظم الكتاب فى مجال هروب رأس المال ، أنه لا يوجد أى سبب لهروب رأس المال إذا كان الاقتصاد يتمتع بالاستقرار ، وأن المستثمر لن يقوم بنقل أمواله للخارج إلا إذا حدث تغير فى مناخ الاستثمار فى بلده ، خاصة تزايد المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها أو لانخفاض العائد من الاستثمار، أو لتمويل عمليات بالخارج ، وعلى ذلك فهروب رأس المال قد يكون ضروريا فى بعض الحالات ، ويؤدى إلى تزايد العائد الاستثمارى للمستثمر بالخارج بالمقارنة بالداخل ، وقد يستفيد الاقتصاد الذى هرب منه رأس المال ،

من هذه العوائد إذا عادت إليه وبالتالي تتحسن المنفعة القومية وتنخفض الخسارة الناتجة عن هروب رأس المال ، ومن الناحية النظرية فإننا نرى أن مثل هذا الوضع قد يتحقق فى بعض الحالات وفى بعض الأوقات ، ولكنه لا يحدث دائماً فى كل الدول وفى كل الأوقات ، لأن الغالب أن يستخدم المستثمر معظم هذه العوائد مرة أخرى للاستثمار فى الخارج لزيادة حجم ثروته ، وذلك ما لم تكن هناك فرصة مؤكدة للربح فى بلده .

٢- تعريف هروب رأس المال كاستجابة للمعاملة التمييزية لرأس المال المحلي :

هروب رأس المال كان يعرف تقليدياً بأنه طريق لتدفق رأس المال الوطنى للخارج بسبب عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى داخل الوطن ، ووفقاً لهذا التعريف التقليدى لهروب رأس المال فإن انتقال رأس المال من أو إلى البلد يمكن أن يحدث كاستجابة للتغيرات الملموسة بالنسبة للمخاطر أو العائد من الاستثمار الناتجة عن تغير مناخ الاستثمار فى هذا البلد ، حيث يهرب رأس المال إلى الخارج عندما تكون الأوضاع الداخلية غير مستقرة ومتقلبة مما يؤدى إلى حدوث العديد من التشوهات غير المألوفة ، وهذا من شأنه أن يشجع رأس المال على الهروب للخارج ، أيضاً فإن المعاملة التمييزية ضد

رأس المال المحلي تؤدي إلى هروبه للخارج ، ومن صور هذه المعاملة التمييزية قيام حكومات بعض الدول بتقديم حوافز وضمانات خاصة للمستثمرين الأجانب فقط دون الوطنيين ، وعلى ذلك فإن هناك نوعين من تدفق رأس المال للخارج يحدثان بسبب الأثر المختلف على المستثمرين الوطنيين والأجانب من اللاتماثل في العائد الاقتصادي والمخاطر السياسية ، وفي هذه الحالة فإن هروب رأس المال للخارج يعرف كاستجابة للمعاملة التمييزية للوطنيين ، وهذا يعد عنصر من التدفقات الخارجية لرأس المال . وتجدر الإشارة إلى أن هروب رأس المال وفقاً لبعض الاقتصاديين يعتبر جانب واحد لطريقين لتدفق رأس المال للخارج ، حيث إنه يمكن التمييز بين نوعين من تدفقات رأس المال للخارج وهما :

أ- تدفقات المقيمين للخارج والتي تولد تدفق داخلي لرأس المال ومن أمثلة هذه التدفقات المالية الاستثمارات الأجنبية لبعض الدول في الخارج والتي تولد أرباحاً يتم تحويلها إلى الاقتصاد الوطني ؛ وهذا النوع من تدفق رأس المال يعتبر تدفقا عاديا لرأس المال لا يمثل هروباً لرأس المال ، لأن الاقتصاد الوطني يستفيد منه ولو بنسبة قليلة .

ب- تدفقات المقيمين للخارج والتي يتم تمويلها من خلال تدفق رأس المال الخارجى للداخل والمثال على ذلك تهريب القروض الخارجية لبعض الدول النامية من قبل البعض للخارج مرة أخرى لتحقيق مكاسب خاصة كما حدث فى المكسيك فى السبعينات من القرن العشرين ، وهذا النوع من التدفقات المالية للخارج لا تولد دخولا يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الوطنى ؛ وعلى ذلك فهذا النوع الأخير من تدفق رأس المال للخارج هو الذى ينطبق عليه معنى هروب رأس المال .

ويلاحظ أن كلا النوعين السابقين من تدفقات رأس المال الوطنى للخارج يشتركان فى أن سبب خروجهما هو عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى الاقتصاد الوطنى .

٣- تعريف هروب رأس المال كتدفق غير مشروع لرأس المال للخارج :

هروب رأس المال للخارج غالبا ما يعرف بأنه تدفق غير قانونى لرأس المال للخارج ، وهذا يحدث عندما يقوم التجار بالاحتفاظ بالنقد الأجنبى فى الخارج من خلال بعض التصرفات غير القانونية ومنها :

أ- تزيف الوثائق التجارية "The Falsification of Trade Documents"

ومن ذلك تقليل قيمة فواتير الصادرات ورفع

قيمة فواتير الواردات على خلاف الواقع وتهريب الفارق

للخارج ، وهذا يحدث فى الدول التى تقوم بوضع قيود على الصرف الأجنبى أو فى الدول التى تلزم المصدر بإيداع نسبة محددة من قيمة الصادرات فى البنوك الوطنية.

ب- تحويل النقد للخارج Cash Movement .

ج- تهريب السلع للخارج Smuggling of goods خاصة السلع الثمينة كالذهب والفضة وغيرهما من المجوهرات الثمينة ، ونرى أن قصر تعريف هروب رأس المال على التدفقات غير القانونية لرأس المال للخارج يعتبر مضيقاً جداً لمعنى هروب رأس المال ، فى حين أن هروب رأس المال للخارج قد يأخذ أشكالاً أخرى قانونية كتحويل النقدية للخارج من خلال البنوك للاستثمار فى مشروعات وهمية فى الخارج وغير ذلك من الصور التى يمكن أن يستحدثها مهربو رؤوس الأموال للخارج .

- تعريفنا لهروب رأس المال :

بعد أن عرضنا للتعريفات المشهورة فى الكتابات الاقتصادية لهروب رأس المال فإننا نرى أن هروب رأس المال يعنى كل تدفق لرأس المال من الداخل إلى الخارج أياً كان سببه وأياً كان شكله بدون مردود إيجابي للاقتصاد المحلى .

ووفقاً لهذا التعريف فإن هروب رأس المال يشمل كافة تدفقات رأس المال من داخل الوطن إلى الخارج سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة وسواء كانت نقدية أم عينية متى كانت لا تولد عائد إيجابياً يستفيد منه الاقتصاد الوطنى أياً كان شكل هذا العائد الإيجابي ، وأياً كان شكل الاستفادة من هذا العائد ، والسبب فى اختيار هذا التعريف أن هروب رأس المال للخارج بدون أحداث أى نتيجة إيجابية للاقتصاد الوطنى يشبه مروق العبد من سيده حيث نرى أن رأس المال الوطنى يجب أن يكون فى خدمة الاقتصاد الوطنى تماماً كالعبد الذى يجب أن يكون فى خدمة سيده . أما إذا لم يتحقق ذلك فإن هذا يعد هروباً سواء من العبد أو من رأس المال ، وعلى ذلك فالمعيار لدينا للتمييز بين هروب رأس المال للخارج وهو تدفق غير مشروع لرأس المال للخارج - من وجهة نظرنا - وغيره من صور مشروعة لتدفق رأس المال للخارج هو معيار " العائد Return " فكل تدفق خارجى لرأس المال لا يولد عائد للاقتصاد الوطنى يعتبر هروب لرأس المال ، أما التدفقات التى تولد عائداً كالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة فإنها تعتبر تدفقات مشروعة لرأس المال ولا تعد هروباً لرأس المال ، ما دامت أنها تولد عائد يتم تحويله للاقتصاد الوطنى ، أما إذا كانت تولد عائد لا يتم تحويله إلى الاقتصاد الوطنى فإنها تعد أيضاً هروباً لرأس المال .

ثانياً : - طرق قياس حجم هروب رأس المال

إذا كان الاقتصاديون لم يجمعوا على وضع تعريف واحد لهروب رأس المال ، كما سبق وأن رأينا ، فإننا نجدهم أيضاً لم يتفقوا على طريقة واحدة لتقدير قيمة رؤوس الأموال الهاربة ، حيث تعددت طرق قياس إجمالي قيمة رؤوس الأموال الهاربة ، وعلى ذلك فمن المتصور أن نجد اختلافات بين الدول في تقدير قيمة رؤوس الأموال الهاربة ، وذلك لاختلاف الطريقة التي تعتمد عليها كل دولة في تقدير قيمة رؤوس الأموال الهاربة ، وباستقراء الأدب الاقتصادي نجد أنه يعتمد على الطرق التالية لقياس إجمالي قيمة رؤوس الأموال الهاربة :

١- طريقة المتبقى .

٢- طريقة دلى .

٣- طريقة النقود الساخنة .

٤- طريقة الفاتورة الخاطئة للتجارة .

٥- طريقة الأصول .

ونعرض فيما يلي وصف مختصر لهذه الطرق المختلفة لقياس

إجمالي حجم رؤوس الأموال الهاربة :

الطريقة الأولى : طريقة المتبقى^(٢)

وفقاً لطريقة المتبقى " The Residual Method " فإنه يتم قياس قيمة رؤوس الأموال الهاربة بصورة غير مباشرة ، وذلك من خلال مقارنة مصادر رأس المال المتدفق للداخل مثل الزيادة الصافية فى المديونية الخارجية والتدفق الصافى للاستثمار الأجنبى المباشر باستخدامات هذه التدفقات مثل قيمة العجز فى الحساب الجارى والزيادات فى الاحتياطات من النقد الأجنبى ، ويمثل الفارق بينهما

(٢) أنظر هذه الطريقة فى المراجع التالية :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
"Flight Capital and its Reversal for Development Financing " University of Groningen & University of Birmingham , Helsinki 23 – 24 August 2002 , pp. 4-6 .
- Benu Schneider .
Measuring Capitalflight : Estimates and Interpretations , op. cit. , p.14.
- Pedro de Lima and Daniel Ottolenghi :
" Capital Flight in Mediterranean Countries " op.cit.,p.7.
- Abdullah Almounsor .
A development Comparative Approach to Capital Flight : The Case of The Middle East and North Africa , 1970-2002 , University of Massachusetts , 2004 , p.2.
- Paul Collier , Anke Hoeffler and Cathrine Pattillo.
Flight Capital as Aportfolio Choice, World Bank , 2005 , pp.3-4 .
- Donald R. Lessard and John Williamsom .
"Capital Flight and Third World Debt. " op.cit., p.33.
- John Williamson & Donald R. Lessard.
Capital Flight : The Problem and Policy Responses , op. cit., pp. 6-7.

قيمة رؤوس الأموال الهاربة ، ووفقاً لهذه الطريقة فإنه يتم حساب قيمة رؤوس الأموال الهاربة على النحو التالى :

$$(1) KF = \Delta ED + FI - CAD - \Delta FR$$

حيث تشير KF إلى رؤوس الأموال الهاربة وفقاً لطريقة المتبقى ، وتشير ΔEd إلى مقدار التغير فى إجمالى قيمة المديونية الخارجية الواردة فى بيانات البنك الدولى للإبشاء والتعمير ، كما تشير FI إلى صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للداخل ، فى حين تشير CAD إلى العجز فى الحساب الجارى ، أما ΔFR فتشير إلى مقدار التغير فى الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبى .

وبناءً على هذه المعادلة فإن قيمة رؤوس الأموال الهاربة تساوى مقدار التغير فى إجمالى المديونية الخارجية للبلد المراد قياس قيمة رؤوس الأموال الهاربة منه وذلك حسب بيانات البنك الدولى مضافاً إليها صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وي طرح من ناتج الجمع قيمة العجز فى الحساب الجارى ومقدار التغير فى الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبى .

ونرى أن معظم الاقتصاديين يأخذون بطريقة المتبقى لحساب قيمة رؤوس الأموال الهاربة نظراً لأنه يتميز بالوضوح ، كما أن البنك الدولى يعتمد على هذه الطريقة بصفة أساسية ولكنه يضيف إلى المعادلة السابقة مقدار التغير فى الأصول الأجنبية قصيرة الأجل

المملوكة للجهاز المصرفي المحلي بالخارج والتي يُعبر عنها بـ ΔB ، وعلى ذلك فإن طريقة المتبقى لقياس قيمة رؤوس الأموال الهاربة بعد التعديل الذي أدخله البنك الدولي وبعض الاقتصاديين (مثل إرب ومرجان جورنتي) يُعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$(2) KF = \Delta ED + FI - CAD - \Delta FR - \Delta B$$

ويرى بعض الاقتصاديين ^(٣) أنه يجب أن يدخل في الحساب قيمة تحويلات العاملين بالخارج ، نظراً لأن بعض الدول تقوم بتقدير قيمة هذه التحويلات بأقل من قيمتها الحقيقية الأمر الذي يؤدي إلى تزايد قيمة العجز في الحساب الجاري ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انخفاض قيمة رؤوس الأموال الهاربة للخارج عند حساب هذه القيمة ، كما أنهم يرون أن تحويلات العاملين بالخارج تعتبر مصدر هاماً للنقد الأجنبي للعديد من الدول النامية كمصر والسودان والفلبين ، ولذلك يجب حساب القيمة الحقيقية لهذه التحويلات .

(٣) أنظر ذلك في المراجع التالية :

- Brown , R.

Sudan's Other Economy : Migrants ' Remittances , Capital Flight and Their Policy Implications , Sub-Series on money , Finance and development , Working Paper 31. The Hague : Institute of Social Studies , 1990 .

- Vos, R.

Private Foreign Asset Accumulation , not just Capital Flight : Evidence from the Philippines , Journal of Development Studies , 28 (3) , 1992 .

الطريقة الثانية : طريقة دُلى^(٤)

وفقاً لدُلى فإن هروب رأس المال يمكن أن يحسب على أنه القيمة الإجمالية للأصول المملوكة للقطاع الخاص بالخارج والتي لا تولد دخلاً يقيد في إحصائيات ميزان مدفوعات البلد .

ويرى دُلى أن حساب قيمة رأس المال الهارب تبدأ بحساب القيمة الإجمالية لرأس المال المتدفق للخارج كما هو مسجل في إحصائيات ميزان المدفوعات وبعد ذلك يتم إجراء بعض التعديلات على هذه القيمة على النحو التالي :

١- قيمة السهو والخطأ يجب أن تدخل في الحساب لقياس القيمة الإجمالية لرأس المال المتدفق للخارج .

٢- يجب أن يدخل في الحساب أيضاً الفرق بين بيانات البنك الدولي المتعلقة بحجم المديونية الخارجية وقيمة الاقتراض الأجنبي المقررة في إحصائيات ميزان

(٤) أنظر ذلك في :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing , op. cit.,
pp.4-7 .
- Donald R. Lessard and John Williamsom .
Capital Flight and Third World Debt. “ op.cit., pp. 35 - 36.
- Benu Schneider .
Measuring Capital Flight : Estimates and Interpretations , op. cit. ,
pp.14 -15 .

المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، وإذا كانت الأولى أكبر من الثانية فإن هذا الفرق يجب أن يحسب كجزء من هروب رأس المال للخارج .

٣- قيمة الأصول الخارجية يجب أن تحسب بالتطابق مع إيرادات سعر الفائدة المقررة في ميزان المدفوعات ، والفارق بين القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المتدفقة للخارج والتغير في قيمة الأصول الخارجية (والذي يساوي دخل الفائدة المقررة على هذه الأصول) يمثل قيمة رأس المال الهارب للخارج .

ومن وجهة نظر ذلك فإن حساب قيمة رأس المال الهارب تتم على النحو التالي :

$$(3) \text{TKO} = \text{FB} + \text{FI} - \text{CAD} - \Delta \text{FR} - \text{EO} - \Delta \text{WBIMF}$$

حيث ترمز TKO إلى القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المتدفقة للخارج ، وترمز FB إلى الاقتراض الأجنبي كما هو مدون في إحصائيات ميزان المدفوعات ، أما EO فترمز إلى صافي السهو والخطأ أما ΔWBIMF فهي ترمز إلى الاختلاف بين قيمة المديونية الخارجية المقررة في إحصائيات البنك الدولي وقيمة الاقتراض الأجنبي المقررة في إحصائيات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي .

(4) $ES = INTEAR/r$

حيث ترمز ES إلى الأصول الخارجية ، أما INTEAR فهي ترمز إلى إيرادات الفائدة عن الأصول الخارجية حسب سعر الفائدة على الإيداع في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يرمز إليه الحرف (r) وهذا السعر يفترض فيه أن يعبر عن سعر الفائدة في السوق العالمي ، وينتهي دلي مما سبق إلى حساب قيمة رؤوس الأموال الهاربة للخارج على النحو التالي :

(5) $KF = TKO - \Delta ES$.

ونحن نتفق مع دلي في ضرورة أن يتسع مفهوم هروب رأس المال ليشمل كل التدفقات المالية للخارج إذا كانت لا تدر دخلا مقيد في ميزان المدفوعات ، ولقد سبق أن ذكرنا ذلك عند تعريفنا لظاهرة هروب رأس المال، والسبب في هذا الاجتاء إننا نري أن الاقتصاد الوطني لم يستفد من هذه التدفقات الخارجية وبالتالي فإن هذا يعد هروبا للموارد المالية الوطنية من واجبها في القيام بأعباء التنمية الشاملة ، وهذا يؤدي إلى استمرار المعاناة الاقتصادية بكافة صورها .
الطريقة الثالثة : طريقة النقود الساخنة ^(٥)

(٥) أنظر ذلك في :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing , op. cit.,
p.7
- Benu Schneider .
Measuring Capital Flight : Estimates and Interpretations , op. cit. ,
p.13 .

وفقاً لهذه الطريقة فإن هروب رأس المال يقاس من خلال تجميع قيمة السهو والخطأ والتدفقات المالية الخاصة غير البنكية قصيرة الأجل للخارج وذلك على أساس أن هذه التدفقات غير قانونية ، فالتحركات غير المقيدة فى حساب المعاملات الرأسمالية يظهر فى صافى السهو والخطأ وعلى ذلك فالتركيز على التدفقات قصيرة الأجل للخارج يعنى أن التدفقات متوسطة وطويلة الأجل تعتبر تدفقات عادية ولا تعد من صور هروب رأس المال ، وعلى ذلك فوفقاً لطريقة النقود الساخنة فإن رأس المال الهارب يحسب على النحو التالى :

$$(6) \text{KF} = \text{SKO} + \text{EO}$$

حيث ترمز SKO إلى القيمة الإجمالية للتدفقات قصيرة الأجل للخارج ، و EO ترمز إلى السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات .
الطريقة الرابعة : طريقة الفاتورة الخاطئة للتجارة^(٦)

- Donald R. Lessard and John Williamsom .
Capitalflight and Third World Debt. “ op.cit., pp. 34 - 35.

(٦) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing , op. cit.,
p.7
- Benu Schneider .
Measuring Capitalflight : Estimates and Interpretations , op. cit. , pp
18-19.

هناك بعض الاقتصاديين الذين يحسبون قيمة رأس المال الهارب على أساس أنها قيمة الفاتورة الخاطئة للتجارة ؛ ويتم التوصل إلى قيمة الفاتورة الخاطئة للتجارة من خلال مقارنة بيانات التجارة في كل من البلد المستورد والبلد المصدر ، فالمستوردون قد يقومون بتهريب رؤوس الأموال للخارج عندما يقومون بتقرير قيمة كبيرة للسلع المستوردة بالمقارنة بالقيمة المقررة عن هذه السلع من خلال المصدرين ، كذلك المصدرون قد يقومون بتهريب رؤوس الأموال للخارج عندما يقومون بتقدير قيمة قليلة للسلع المصدرة بالمقارنة بالقيمة المقررة عن هذه السلع من خلال المستوردين ، وعلى ذلك فمكونات هذه الطريقة لحساب قيمة رؤوس الأموال الهاربة تتمثل في عنصرين وهما :

١- خفض قيمة فاتورة الصادرات على غير الحقيقة من خلال المقيمين .

٢- زيادة قيمة فاتورة الواردات على غير الحقيقة من المقيمين .
والنتيجة المترتبة على مثل هذه التصرفات هو تحويل جزء من الثروة الوطنية للخارج وحرمان الاقتصاد الوطني من مورد هام لتحسين كفاءة الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

الطريقة الخامسة : طريقة الأصول^(٧)

البعض يقيس هروب رأس المال من خلال القيمة الإجمالية للأصول المملوكة للمقيمين من غير البنوك لدى البنوك الأجنبية ، ويلاحظ أن هذه الطريقة لقياس هروب رأس المال تضيق جداً من حجم رؤوس الأموال الهاربة لأنها تقصرها على الأصول المملوكة للمقيمين من غير البنوك لدى البنوك الأجنبية ، وبالتالي فإن الأصول المملوكة لهؤلاء في أماكن أو مؤسسات غير البنوك الأجنبية لا يعد هروباً لرأس المال كالأصول في البورصات الأجنبية وغير ذلك ، وهذا قد يخالف الواقع كثيراً ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن صندوق النقد الدولي كان يقوم بتضمين إحصائياته أصول هذه البنوك حتى عام ١٩٩٤ ولكنه بعد ذلك لم يعد يقوم بذلك وبالتالي لا توجد معلومات متاحة لتطبيق هذه الطريقة لقياس هروب رأس المال .

(٧) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing , op. cit.,
p.7

الفصل الثانى

العوامل المحددة لهروب رأس المال والوضع فى مصر

هروب رأس المال من أى دولة فى العالم لا يحدث بدون سبب فالملاحظ أن هناك مجموعة من العوامل التى قد تجتمع كلها أو بعضها وتؤدى إلى هروب رأس المال من الدولة إلى الخارج ، ونعرض فيما يلى لأهم تلك العوامل المحددة لهروب رأس المال ومدى توافر هذه العوامل فى حالة مصر ، خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية ، وذلك على النحو التالى (١) :

-
- (١) أنظر هذه العوامل بصفة أساسية فى المراجع التالية :
- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing , op.cit., pp.4-20.
 - Anil Duman , Hakki C. Erkin and Fatma Gul Unnal.
“ The Determinants of Capital Flight in Turkey : 1971-2000 “ from
“Capital Flight and Capital Controls in Developing countries “
Edited by : Gerald Epstein of the Political Economy Research
institute , 2005 , pp. 6-18.
 - John Williamson & Donald R. Lessard.
Capital Flight : The Problem and Policy Responses ‘ op. cit ., pp.
17-26.
 - Donald R. Lessard and John Williamsom .
Capital Flight and Third World Debt. “ op.cit., pp. 85-89.
 - اليخاندرو لوبيز - ميخيا .
التدفقات الضخمة لرأس المال - الأسباب والنتائج ورد فعل السياسة ، التمويل
والتنمية - صندوق النقد الدولى ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٢٨ - ٣١ .

- ١- عدم استقرار الاقتصاد الكلى .
 - ٢- عدم الاستقرار السياسى .
 - ٣- الاختلاف فى معدل العائد على الأصول .
 - ٤- التدفقات الرأسمالية للداخل .
 - ٥- حجم رأس المال الهارب للخارج .
 - ٦- الفساد فى القطاع المصرفى .
- ونحاول هنا أن نوضح هذه العوامل فى الدول النامية ومدى توافرها فى الاقتصاد المصرى ، وذلك بهدف تحجيم هذه العوامل من أجل منع هروب رأس المال إلى خارج مصر وتشجيع تدفق رأس المال إلى داخل مصر خلال الأجل القصير والطويل .

أولاً : عدم استقرار الاقتصاد الكلى .

يقصد بعدم استقرار الاقتصاد الكلى التقلبات التى تحدث فى المتغيرات الاقتصادية الكلية .^(٢) ، وهذا يحدث عندما يزيد الطلب المحلى الكلى عن العرض المحلى الكلى ، وعدم الاستقرار هذا قد يرجع إلى مجموعة متنوعة من الأسباب منها الافتقار إلى وجود

(٢) أنظر :

- أ.د / عاطف حسن النقى ، أ.د/ محمود الطنطاوى الباز .
مقدمة فى الاقتصاد المالى ، بدون تاريخ وناشر ، ص ٣٢ .

خوافز ، والافتقار إلى وجود مؤسسات تعمل بكفاءة وأيضاً التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي^(٣).

وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلى أياً كان سببه يمكن ملاحظته من خلال مجموعة من المظاهر أهمها الآتى :

١- تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة .

٢- العجز فى الحساب الجارى .

٣- تزايد معدلات التضخم .

٤- المبالغة فى قيمة العملة المحلية .

(٣) انظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .

Flight Capital and its Reversal for Development Financing ,
op.cit.,p.11.

١- تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة .

العجز في الموازنة العامة للدولة سواء كان بسبب تزايد الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة تزايد الإيراد العام أو بسبب نقص الإيرادات العامة بنسبة أكبر من نسبة النقص في النفقات العامة ، فإن الحكومات تحاول علاج هذا العجز إما بزيادة الإيرادات العامة بكافة الوسائل خاصة زيادة الضرائب وإما بتخفيض الإنفاق العام خاصة الاستثماري وإما من خلال الإبقاء على العجز وتمويله من خلال الاقتراض سواء من الأفراد والمشروعات أو من خلال الجهاز المصرفي أو من الخارج ، وكل هذه الحلول التي قد تتبناها الدولة لعلاج العجز في الموازنة العامة تؤدي في النهاية إلى المساهمة في تشجيع هروب رأس المال إلى الخارج ^(٤) ، وذلك على النحو التالي :

أ- أثر زيادة الضرائب على هروب رأس المال

(٤) أنظر :

- د/ عبد الستار عبد الحميد سلمى .

" تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتنشيط الاقتصادي في مصر " المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٨٨-٩١ .

لجوء الدولة لسياسة ضريبية تقوم على أساس زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب ، هذه السياسة الضريبية سوف تكون مشوهة للاقتصاد المحلى ، لأنها ستؤدى إلى تزايد تكاليف الإنتاج بمقدار قيمة الزيادة فى الضريبة ، وهذا سوف يؤدى إلى تخفيض العائد من الاستثمار ويزيد من مخاطر الاستثمار ويؤدى إلى عدم ثقة أصحاب الثروة فى الاقتصاد المحلى ، وبالتالي يكون هناك حافز قوى لهروب رأس المال إلى الخارج ، وإذا نظرنا إلى مدى تزايد العجز فى الموازنة العامة فى مصر خلال العقود الثلاثة الماضية نجد أن هذا العجز تزايد فى فترة السبعينات بالمقارنة بالفترة اللاحقة ، حيث بلغ أعلى معدلاته فى عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٩ ، حيث بلغ ٢٩,٦ ٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٦ ، ٢٨,٧ ٪ عام ١٩٧٩ وفى فترة الثمانينات لم يتجاوز ١٢,٨ ٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وكان ذلك فى عام ١٩٨٥ وفى التسعينات لم يتجاوز ٣,٦ ٪ وكان ذلك عام ١٩٩٣ ثم انخفض العجز إلى حوالى ٢,٨ ٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، أما إذا نظرنا إلى الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة للدولة نجد أنها تزايدت من ٥٩,٣ ٪ كنسبة من الإيرادات العامة عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٦٩ ٪ كنسبة من الإيرادات العامة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥^(٥)، كل هذا يؤكد تزايد قيمة الضرائب فى مصر

(٥) انظر هذه القيم فى :

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

سواء كانت على دخل الأشخاص الطبيعيين أو كانت على دخل الشركات وإن كان المشرع المصرى قد أصدر قانوناً جديداً للضرائب على الدخل وهو القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، ليحل محل القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويلاحظ على القانون الجديد أنه أوجه إلى تخفيض أسعار الضرائب على الدخل فى مصر ، حيث خفض الحد الأقصى لسعر الضريبة من ٤٠٪ وفقاً للقانون القديم إلى ٢٠٪ وذلك لتخفيف العبء على الممولين وتحفيز الإنتاج ، ولكن نرى أن هذا التعديل جاء متأخراً ، وهذا التعديل يدل على عدم جدوى الأسعار المرتفعة للضرائب لأنها تشوه الاقتصاد وتساهم فى هروب رأس المال الوطنى إلى الخارج^(٦) ومع ذلك يُحمد للمشرع المصرى هذا الاتجاه لجذب المزيد من الاستثمارات إلى مصر ولوقف هروب رأس المال للخارج .

(٦) أنظر :

- John Williamson & Donald R. Lessard.

Capital Flight : The Problem and Policy Responses ' op. cit ., pp. 40-47.

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٦ - ١١١

ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على هروب رأس المال .

إذا قامت الدولة بتخفيض الإنفاق العام الاستثمارى خاصة فى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية ولم يتم تعويض ذلك بزيادة فى الإنفاق الخاص الاستثمارى فإن المحصلة النهائية ستكون انخفاض الاستثمارات وانخفاض الإنتاج وانخفاض الدخل وتزايد معدلات البطالة ، ويدخل الاقتصاد فى دائرة الركود الأمر الذى يؤدى إلى تحفيز هروب رأس المال إلى الخارج (٧) .

وإذا نظرنا إلى الوضع فى مصر نجد أن الاتجاه العام للدولة منذ السبعينات هو تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ، وذلك كأثر لبرامج الإصلاح الاقتصادى التى عقدها الحكومات المصرية مع صندوق النقد الدولى ، خاصة برنامج الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ حيث طالب الصندوق الحكومة المصرية بضرورة تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ليصل فقط إلى ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، كما

(٧) أنظر :

- غسان الرفاعى .

" سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية " بحث مقدم لندوة بعنوان " آفاق التنمية العربية فى التسعينات " تحرير سعيد النجار ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى ، البحرين ، ١-٣ فبراير ١٩٩٣ ص ٨٣ .

طالب بضرورة بيع ٩١ شركة تابعة للقطاع العام و ٢٠ بنكاً من البنوك المشتركة في إطار برنامج الخصخصة ، وذلك بهدف خفض العجز في الموازنة العامة للدولة ^(٨) وبذلك نستطيع أن نقرر أن لجوء مصر إلى تخفيض الإنفاق العام الاستثماري لعلاج العجز في الموازنة العامة كان من ضمن العوامل التي ساهمت في هروب رأس المال من مصر خلال الفترة محل الدراسة ، وذلك نظراً لبطء إستجابة الاستثمار الخاص في مصر للدور الذي يجب أن يقوم به كقطاع رائد لعملية التنمية الاقتصادية ، ولعل هذا البطء يرجع إلى مجموعة من العوامل تحاول الدولة التعامل معها على نحو يؤدي إلى تحفيز الاستثمار الخاص في مصر ^(٩) .

جـ أثر تزايد الدين العام للدولة على هروب رأس المال
الواقع أن تزايد حجم الدين العام للدولة سواء كان داخلياً أم خارجياً والذي يستخدم لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من

(٨) أنظر :

- د/ عبد الستار عبد الحميد سلمى .
" تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر " مرجع سابق ،
ص ١١٧-١٢٢ .

(٩) أنظر ذلك بالتفصيل في :

- د/ ليلي أحمد الخواجة .
" المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص " دراسة تطبيقية على الاقتصاد
المصري ، ١٩٧٤ - ١٩٩٢ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء
والتشريع ، القاهرة يوليو / أكتوبر ١٩٩٥ .

شأنه أن يؤدي إلى تزايد التوقعات بأن الاقتصاد سوف يواجه أزمة ومن شأن ذلك أن يوجد حالة من عدم اليقين وعدم الثقة في الاقتصاد وبالتالي قد يدفع إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج^(١٠).

وإذا نظرنا إلى الدين العام المحلي في مصر نجد أنه تزايد من حوالي ٩٧ مليار جنيه عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٣٣٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ وتزايد الدين العام الخارجي من حوالي ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥^(١١).

وهذا التزايد في قيمة الدين العام المحلي والخارجي من شأنه أن يحدث العديد من الآثار غير المرغوبة للاقتصاد المصري أهمها^(١٢):

- تقليل الحافز على الاستثمار الجديد نظراً لإحساس المستثمرين بأن نسبة عالية من عوائد مشروعاتهم ستوجه إلى تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة .

(١٠) انظر أثر التوقعات على الاقتصاد في :

- د/ عادل محمد المهدي :

" التوقعات ودورها في تفسير أزمة الركود في الاقتصاد المصري " بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان " أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر ، ٢٩ مارس ٢٠٠٣ ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، ص ١٣-٥٠ .

(١١) لمزيد من التفاصيل انظر ذلك في :

- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٣١ ، ١٨٦ .

- د/ تهاني محمد أبو القاسم .

الدين العام المحلي وأزمة السيولة ، بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي الأول لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .

(١٢) انظر :

- د/ ليلى أحمد الخواجة .

المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

- تقليل الموارد المتاحة محلياً لتمويل الاستثمارات الجديدة .
 - صعوبة الحصول على قروض جديدة مما يؤثر سلباً على مستويات الاستثمار الخاص والعام .
- وفى ظل هذه الظروف غير المواتية تتوافر بيئة محفزة لهروب رأس المال للخارج .

٢- العجز فى الحساب الجارى .

يرى الاقتصاديون^(١٣) أن العجز الكبير فى الحساب الجارى من شأنه أن يؤدى إلى تزايد التوقعات بانخفاض قيمة العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية ، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تنخفض قيمة العملة الوطنية وترتفع أسعار الواردات الأمر الذى يؤدى إلى تآكل الدخل وهذه النتائج تحفز رأس المال الوطنى على الهروب للخارج .

وإذا نظرنا إلى مدى تحقق هذا العامل فى الاقتصاد المصرى ، خلال الفترة السابقة ، نجد أن العجز فى الميزان التجارى المصرى تزايد من ٢٣٦٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٢٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ومن الطبيعى أن استمرار العجز من عام ١٩٧٥ حتى الآن يؤدى إلى ضعف ثقة المستثمر الوطنى بالعملية

(١٣) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing ,
op.cit.,p.11.

الوطنية والتي تنخفض قيمتها بصورة دائمة ، ولعل ذلك يعد من أحد أهم الأسباب التي تفسر هروب رأس المال من مصر .

٣- تزايد معدلات التضخم .

من المظاهر الرئيسية لعدم استقرار الاقتصاد الكلى تزايد معدلات التضخم ، ومن شأن هذا المظهر أن يؤدي إلى هروب رأس المال للخارج ، وذلك على أساس أن تزايد معدلات التضخم يؤدي بصورة مباشرة إلى تآكل القيم الحقيقية للأصول المحلية ، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى تحفيز أصحاب هذه الأصول على الاحتفاظ بها فى الخارج وبالتالي يحدث هروب لرأس المال الوطنى للخارج^(١٤) .

وإذا نظرنا إلى تطور معدلات التضخم فى مصر نجد أن متوسط معدل التضخم كان مرتفعاً فى الثمانينات بالمقارنة بالسبعينات والتسعينات حيث أن متوسط معدل التضخم فى الثمانينات كان حوالى ٢٠٪ أما فى السبعينات فكان حوالى ١١٪ والتسعينات حوالى ١٥٪ ، أما متوسط معدل التضخم من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ حسب الإحصائيات الرسمية فهو حوالى ٥,٥٪ وإن كان من الناحية الفعلية

(١٤) أنظر :

- Ibid , p. 11.

أكبر من ذلك بكثير خاصة بالنسبة لبعض السلع الأساسية^(١٥) .
وبناءً على ما سبق يمكننا أن نقرر أن تزايد معدلات التضخم في مصر ، كان مسئولاً عن هروب رأس المال من مصر خلال الفترة محل الدراسة ، خاصة خلال فترة الثمانينات التي انخفض فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٥٪ في المتوسط ثم استمر في الانخفاض إلى حوالي ٤٪ في المتوسط خلال التسعينات^(١٦) .

٤- المبالغة في قيمة العملة الوطنية .

تعتبر المبالغة في سعر صرف العملة الوطنية " Overvaluation " من أهم العوامل المسؤولة عن هروب رأس المال إلى الخارج ، حيث يترتب على قيام السلطات النقدية بتقدير قيمة سعر صرف العملة الوطنية بأكثر من قيمته أن تزايد التوقعات بأن سعر صرف هذه العملة سوف ينخفض في المستقبل القريب ، ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع المحلية المرتبطة بها ، وهذا يؤدي إلى تآكل الدخول الحقيقية أيضاً ، وحتى يضمن أصحاب الثروات بقاء ثرواتهم دون نقص فإنهم يقومون بالاحتفاظ بكل أو بعض هذه

(١٥) أنظر :

- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

(١٦) أنظر :

- البنك الأهلي المصري ، المرجع السابق ، أعداد مختلفة .

الثروات فى الخارج (١٧) .

وبالنسبة لتطور سعر صرف الجنيه المصرى ، نجد أن صندوق النقد الدولى طالب الحكومة المصرية فى خطاب نوايا ١٩٧٦ بضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، وذلك من خلال إنشاء سوق تجارية للنقد الأجنبى عن طريق دمج السوق الموازية مع سوق الاستيراد بدون تحويل عملة ، على أن يتحدد سعر الصرف فى السوق الجديد على أساس مرن يعكس قوى الطلب والعرض ، ويقوم بتحديد هذه الصورة البنك المركزى بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والبنوك التجارية ، وفى خطاب نوايا ١٩٨٧ طالب الصندوق الحكومة المصرية بالسعى تدريجياً لإنشاء السوق المصرفية الحرة للصرف الأجنبى وضرورة القضاء على تعدد أسعار الصرف وضرورة تطبيق سعر صرف مرن وواقعى للجنيه المصرى وفى خطاب نوايا ١٩٩١ طالب الصندوق

(١٧) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing ,
op.cit.,p.11.
- Donald R. Lessard and John Williamsom .
Capital Flight and Third World Debt. “ op.cit., p. 85

بضرورة توحيد سعر صرف الجنيه المصرى نظراً لوجود سعرين وهما السعر الرسمي الذي يحدده البنك المركزي والسعر الحر الذي يحدده العرض والطلب ، وطالب الصندوق بضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصرى والسماح للأفراد بالتعامل فى الصرف الأجنبى بيعاً وشراءً وألا يكون ذلك قاصراً على البنوك ، وتم بالفعل توحيد سعر صرف الجنيه المصرى فى ٢٦ فبراير ١٩٩٢ (١٨) .

وترتب على كل الإجراءات السابقة التى اتخذتها الحكومة المصرية بصدد سعر صرف الجنيه المصرى وما تبعها من إجراءات أخرى تهدف إلى تعويم سعر صرف الجنيه المصرى انخفاض قيمة الجنيه المصرى بنسبة كبيرة جداً ، ورغم أن سعر صرف الجنيه المصرى ظل يستمتع لفترة طويلة بالثبات والاستقرار بدءاً من عام ١٩٩١ - ١٩٩٨ حيث تراوحت قيمة الدولار من ٣,٣٢ جنيهاً عام ١٩٩١ إلى ٣,٤ جنيهاً عام ١٩٩٨ إلا أن الوضع تغير فى فبراير عام ٢٠٠٣ حيث وصل سعر الدولار إلى حوالى ٦ جنيهاً مصرية ، وهذا

(١٨) أنظر :

- د.د/ عبد الستار عبد الحميد سلمى .

" تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتنشيط الاقتصادى فى مصر " مرجع سابق ،

ص ٢٣٨-٢٤٠ .

يعنى أن الجنيه المصرى فقد أكثر من ٧٠٪ من قيمته فى مدة لا تتجاوز سبع سنوات ^(١٩) وعلى ذلك نجد أن الانخفاض الذى حدث فى قيمة الجنيه المصرى ابتداءً من السبعينات وحتى أوائل القرن الحادى والعشرين كان من أهم العوامل التى ساهمت فى هروب رأس المال من مصر للخارج ؛ وذلك وفقاً للآلية التى سبق توضيحها .

ثانياً : عدم الاستقرار السياسى .

إذا كانت المتغيرات المتعلقة بعدم استقرار الاقتصاد الكلى تركز على نتائج السياسات العامة وأثرها على هروب رأس المال ، فإننا يمكننا أيضاً أن ننظر إلى المحيط المؤسسى والذى من خلاله يتم تنفيذ هذه السياسات العامة ، فالمؤسسات العاملة فى الدولة قد تكون مسئولة عن تزايد هروب رأس المال للخارج ، فعلى سبيل المثال فإن القطاع العام الكبير الموجود فى البلد يؤثر على المخاطر والثقة المتعلقة بالبيئة التى تطبق فيها السياسات العامة ، فقد يلجأ المقيمون إلى الاحتفاظ بأصولهم المالية فى الخارج على أساس فقدان السياسى المحلى وبسبب ظهور مستويات عالية من الفساد فى مؤسسات الدولة

(١٩) أنظر :

- د/ محمود حامد محمود

" مشكلة السيولة فى الاقتصاد المصرى وتداعياتها الاقتصادية " بحث منشور فى أعمال المؤتمر العلمى الأول لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ ، ٤٢٠ .

وقد يترتب على مثل هذه الظروف إنتشار ظاهرة هروب رأس المال (٢٠) .

وهناك مجموعة من الدراسات (٢١) أثبتت أنه عندما يكون هناك مجموعة من أصحاب المصالح تقوم بدعم مجموعة من الأفراد للوصول إلى الحكم فإن الشعور بعدم الثقة يتزايد فيما يتعلق بمستقبل السياسات المالية في هذه الدولة ، وقد يترتب على عدم الاستقرار السياسي حدوث اضطرابات سياسية تؤدي إلى الإضراب عن العمل أو إحداث شغب وعنف و اغتيالات وقد يؤدي ذلك إلى أن يتولى الحكم مجموعات مختلفة من الأفراد لكل منها نظامها الخاص (سواء كان وصولها للحكم بطريق ديمقراطي أو غير ديمقراطي) وهذا يولد أثرا

(٢٠) انظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing .
op.cit.,p.11.

(٢١) انظر :

- Alesina A. and Tabellini .
“External Debt, Capital Flight and Political Risk “ Journal of
International Economics , 1989 , 27(3-4) pp.199-220.
- Tornell A. , and A. Velasco .
The Tragedy of the Commons and Economic Growth : why does
Capital Flow from Poor to Rich Countries ? Journal of Political
Economy , 1992 , 100(6) pp.1208-1231.
- Bhattacharya , R.
Capital Flight under uncertainly about Domestic Taxation and Trade
Liberalization Journal of Development Economics , 1999 , 59 ,
pp.365-387.

مختلفة بالنسبة لدرجة الثقة فيما يتعلق بالسياسات العامة المستقبلية ونتائجها ، أيضاً فإن عدم الاستقرار السياسى قد يؤثر على إمكانية قيام الحكومة بطريقة أو بأخرى بخفض القيمة الحقيقية للأصول ، وذلك على أساس أن عدم الاستقرار السياسى ، غالباً ما يؤدي إلى حدوث عدم استقرار فى الاقتصاد الكلى بكل ما يترتب عليه من آثار وأهمها هروب رأس المال للخارج ^(٢٢) وبالنسبة لمدى تمتع مصر بالاستقرار السياسى خلال الفترة محل الدراسة ، نجد أن مصر كانت وما زالت من أكثر الدول التى تنعم بالاستقرار السياسى بالمقارنة بغيرها من الدول ^(٢٣) . ومع ذلك لا يمكننا أن ننكر خلوها من الفساد فى المؤسسات العامة أو من وجود بعض أصحاب المصالح الذين يستطيعون بطريق أو بآخر أن يؤثروا فى اتخاذ القرار الذى يخدم مصالحهم بصورة قد تؤدي إلى قيام البعض باستثمار أمواله فى

(٢٢) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing ,
op.cit.,p.12.

(٢٣) لمزيد من المعلومات عن النظام السياسى المصرى أنظر :

- Raymond A. Hinnebusch.
“The Formation of the contemporary Egyptian State from Nasser and Sadat to Mubarak “ from “ The Political Economy of contemporary Egypt “ Edited by : Ibrahim M. Oweiss., Center for Contemorary Arab Studies , Georgetown University , 1990 , pp. 188-208 .

الخارج نظراً للمنافسة غير العادلة التي قد يتعرض لها داخل بلده بسبب النفوذ السياسي لأصحاب المصالح ، وإن كانت مصر قد بدأت منذ فترة تسعى في طريق الخصخصة وبالتالي بدأت تخلص من الفساد الموجود في القطاع العام ^(٢٤) وهذا يساهم بطريقة غير مباشرة في تحفيز بقاء رؤوس الأموال الوطنية داخل البلد ومنع هروبها للخارج ، ومع ذلك فمصر مدعوة لتفعيل مبدأ سيادة القانون ومنع استغلال النفوذ بكافة الطرق في الفترة القادمة للمساهمة في مكافحة ظاهرة هروب رأس المال من مصر .

ثالثاً : الاختلاف في معدل العائد على الأصول .

من المحددات الرئيسية لهروب رأس المال ارتفاع معدل العائد على الأصول في الخارج بالمقارنة بالعائد منها في الداخل ، ويتم قياس معدل العائد على الأصول في الداخل والخارج باستخدام أسعار الفائدة الحقيقية ^(٢٥) واختلاف العائد على الأصول قد يرجع إلى مجموعة

(٢٤) أنظر :

-Kempe Ronald Hope .

“ Development in The Third World , From Policy Failure to Policy Reform “ M.E.Sharpe , New York , 1996 , pp. 131-135.

(٢٥) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .

Flight Capital and its Reversal for Development Financing , op.cit.,p.12.

كبيرة من العوامل منها ^(٢٦) وجود موارد طبيعية بوفرة في البلد ، وجود سياسات تجارية ملائمة ، وجود قاعدة تكنولوجية متقدمة ، حدوث تغيرات ديموجرافية ، أيضاً فإن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات التنظيمية تلعب دوراً حيوياً في تزايد العائد على الأصول ، أما العوامل التي تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول فمنها ارتفاع أسعار الضرائب ، ارتفاع معدلات التضخم ، الكبح المالي ومن صوره السقوف الائتمانية ، الاحتياطي النقدي وكذلك الإقراض بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق ، الرقابة على الأسعار ، القيود البيروقراطية .

هذا ويلاحظ أن أسعار الفائدة الحقيقية تعتبر سلبية في العديد من البلدان النامية ، وأنها لا تعكس الندرة النسبية لرأس المال ، وهذا يساهم بدور كبير في هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية ^(٢٧)

(٢٦) أنظر :

- John Williamson & Donald R. Lessard.

Capital Flight : The Problem and Policy Responses , op.cit., pp.17.

(٢٧) أنظر :

- د/ عبد الشكور شعلان .

" تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، على ضوء التجربة قريبة العهد " في كتاب التصحيح والتنمية في البلدان العربية " تحرير : د/ سعيد النجار ، صندوق النقد العربي ، ١٩٨٧ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

ويرى البعض ^(٢٨) أن أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية تؤدي إلى خفض التدفقات الرأسمالية للخارج ، وهذا سيفيد البلد من عدة نواح : فمن ناحية يقلل العجز في ميزان المدفوعات ، ومن ناحية أخرى يساعد على تمويل التنمية الاقتصادية بموارد محلية ؛ ونرى إنه على الرغم من صحة تأثير سعر الفائدة على تدفق رأس المال للخارج إلا أننا نرى أنه ليس هو المتغير الوحيد الذي يتحكم في بقاء أو هروب رأس المال ، حيث أنه يوجد العديد من العوامل الأخرى ومنها العوامل السياسية والإدارية والقانونية والاقتصادية ^(٢٩) .

ونرى أن الوضع في مصر لا يخرج عن الوضع في الدول النامية ، حيث كانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة ، الأمر الذي دعا صندوق النقد الدولي لمطالبة الحكومة المصرية في خطاب نوايا ١٩٧٦ ، بضرورة رفع أسعار الفائدة تدريجياً وبواقع ١٪ عام ١٩٧٦ ثم ٢٪ عام ١٩٧٧ ، وأن تتراوح أسعار الفائدة المدنية بين ٩٪-١٠٪ .

(٢٨) أنظر :

- The Research Department of International monetary found ,
Interstet Rate Policies in developing Countries , IMF, Washington , D.C.,
1983 , p.16 .

(٢٩) أنظر :

- Ramesh C. Chitrakar .

**“ Foreign Investment and Technology Transfer in
Developing Countries , England , 1994 , pp. 14-23.**

وفي خطاب نوايا ١٩٨٧ طالب الصندوق الحكومة بضرورة رفع أسعار الفائدة على الإقراض إلى ١١٪ حتى ١٧٪ وذلك نظراً لأن أسعار التضخم في هذه الفترة كانت حوالى ٢٢٪ وكان الصندوق يرغب في وصول سعر الفائدة على الإقراض ٢٠٪ ولكن الحكومة رفضت وتمسكت بالرفع التدريجي لأسعار الفائدة ، أما في خطاب نوايا ١٩٩١ فإن الصندوق طالب الحكومة بضرورة رفع أسعار الفائدة حتى تكون موجبة ومتوازنة مع معدلات التضخم السائدة في الاقتصاد (٣٠) .

نخلص مما سبق إلى مسئولية انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في مصر خلال الفترة محل الدراسة مع غيره من عوامل عن هروب رأس المال من مصر للخارج .

(٣٠) أنظر ذلك في المراجع التالية :

- Karima Korayem.
The Impact of Economic Adjustment Policies on Vulnerable & Children in Egypt
A Report Prepared for The Third World Forum , Middle East Office and The United Nations Children's fund (UNICEF) Egypt , 1987 , pp.65-F.
- Guda Abdel Khalek.
Stabilization and Adjustment Policies and Programmes , Country Study : Egypt ,
World Institute for Development Economics Research , 1987 , pp.11-F.
- Mona Abdelsalam Said.
Growth-oriented Structural Adjustment Programs for Egypt . ,The American University in Cairo , 1991,p.18.
- Leila Mustafa Hassanin .
The International Monetary found and Egypt : The International Policies of Structural Adjustment Reform , The American University in Cairo , 1991 , pp.166-F.

رابعاً: التدفقات الرأسمالية للداخل .

يركز العديد من الاقتصاديين على الدور الذي يلعبه الاقتراض الخارجى للدولة كأحد المحددات الهامة لظاهرة هروب رأس المال ، حيث تفيد تجارب العديد من الدول النامية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بأن تزايد الاقتراض الخارجى لهذه الدول صاحبه تزايد هروب رأس المال منها للخارج فى ذات الوقت (٣١) .

ولكن لماذا يشجع الاقتراض الخارجى على هروب رأس المال للخارج ؟ ، من وجهة نظر البعض فإن المقيمين يقترضون من الأسواق المالية الدولية ثم يستخدمون هذه القروض لشراء أصول أجنبية ، وهذا يكون مفيد لهم جداً إذا كانوا يتوقعون أن حكوماتهم سوف تقوم فى المستقبل بتأمين الوفاء بهذه القروض ، وهذا سوف يعفيهم من الالتزام بالوفاء بهذه الديون ، وهذه التوقعات تعكس سلوكا يحمل العديد من المخاطر المحتملة للمقيمين الذين يتوقعون أن تكفلهم حكوماتهم ، وهذا حدث بالفعل فى بداية الثمانينات فى العديد

=
- د. / عبد الستار عبد الحميد سلمى .
" تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر " مرجع سابق ،
ص ١٨٢-١٨٥ .
(٣١) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing ,
op.cit.,p.12.

من الدول النامية ، حيث قامت هذه الحكومات بتأمين الوفاء بالديون الخارجية لمواطنيها ^(٣٢) ويذهب البعض إلى القول بأن من العوامل التي تحفز على هروب رأس المال للخارج قيام الحكومة بالاقتراض الخارجى من الأسواق المالية الدولية بذاتها لتمويل نفقاتها الجارية ^(٣٣) حيث يؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبى وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية ، وهذا يشجع المقيمين على الاحتفاظ بأصولهم المالية فى الخارج خشية من تآكل قيمتها الحقيقية ^(٣٤) .

وإذا نظرنا إلى الوضع فى مصر نجد البعض يرى أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تزايد تدفق رأس المال الأجنبى إلى ، الداخل ،

(٣٢) أنظر :

- Ibid , p. 12.

(٣٣) أنظر :

- Eaton J. and M. Gersovitz.

Country Risk and The Organization of The International Capital Transfer in G calvo, R. Findlay , P.J.K. Kouri, and J. Braga de macedo (eds) , debt Stabilization and development : Essays in Memory of carols , Diaz – Ale Jendro , Oxford : Blackwell , 1989 , pp. 109-129.

- Ize , Alain and Guillermo Ortiz.

Fiscal Rigidities , Public Debt. And Capital Flight , International monetart fund staff papers , 1987 , 34(2)pp. 311-332.

(٣٤) أنظر :

- Fry , M.J.

Foreign Debt Accumulation : Financial and Fiscal Effects and Monetary Policy Reactions of Developing Countries , Journal of International Money and Finance , 1993 , 12(4) pp. 347-367.

- Eaton J.

Public Debt Gurantees and Private Capital Flight “ The World Bank , Economic Review , 1987 , 1(3) pp. 377-395.

خلال التسعينات ، ومن أهم هذه العوامل انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، والذي حدث كآثر لتوحيد سعر صرف الجنيه المصرى فى أكتوبر عام ١٩٩١ ثم تعويم سعر صرف الجنيه فى عام ٢٠٠٣ ، ومن هذه العوامل أيضاً انخفاض معدل التضخم فى مصر وارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وانخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وانخفاض العجز فى الحساب الجارى ^(٣٥) وترتب على انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى تزايد المديونية الخارجية لمصر وتزايد عبء خدمة هذه المديونية وهذا يؤدى إلى نتائج غير مرغوبة بالنسبة للاقتصاد المصرى ^(٣٦) ومن الناحية الفعلية نجد أن إجمالى المديونية الخارجية لمصر تزايد من ٢٨٤٧ مليون دولار أمريكى عام ١٩٧٥م إلى ٢٦٥٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠م ثم إلى ٣٠٢٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤م ^(٣٧) .

ونرى أن المديونية الخارجية لمصر معظمها ديون حكومية ولا تمثل ديون القطاع الخاص إلا نسبة قليلة منها ، فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة القروض الخارجية الخاصة فى مصر عام ٢٠٠٠م حوالى ٤٧٣ مليون دولار من إجمالى الدين الخارجى الذى يبلغ ٢٦٥٦٠

(٣٥) أنظر :

- Omneia Amin Helmy.

The Impact of Capital inflows on Egypt's Exchange Rate Policy , L'Egypte Contemporaine , Societe Egyptienne d'Economie Politique De Statistique et de Legislation , October 1997 , Le Caire , pp. 29-30 .

(٣٦) أنظر :

- Ibid , p. 34.

(٣٧) أنظر :

- البنك الأهلى المصرى
النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

مليون دولار وفى عام ٢٠٠٤ يبلغ الدين الخارجى الخاص فى مصر ١١٥ مليون دولار من إجمالى الدين الخارجى البالغ ٣٠٢٢٦ مليون دولار (٣٨) .

ونخلص من ذلك إلى أن تزايد المديونية الخارجية للحكومة المصرية يؤدى إلى آثار غير مرغوبة على الاقتصاد المصرى ، حيث أنه يؤدى إلى تزايد أعباء الدين المحلى للحكومة والذي بلغ حوالى ٣٣٣,٣٣١ مليون جنيه مصرى عام ٢٠٠٤ (٣٩) وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ، كما أنه يؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن تزايد الطلب الكلى ، وبالتالي انخفاض العائد الحقيقى من الاستثمار فى مصر ، وهذا يدفع رجال الأعمال إلى الاستثمار فى الخارج وبالتالي يتزايد هروب رأس المال من مصر للخارج ، هذا بخلاف قيام بعض المسئولين فى بعض القطاعات بصور مختلفة باختلاس أجزاء كبيرة من القروض الخارجية وإيداعها فى حساباتهم بالبنوك الأجنبية .

(٣٨) أنظر :

المرجع السابق .

(٣٩) أنظر :

المرجع السابق .

خامساً : حجم رأس المال الهارب للخارج .

من المحددات الأخرى لظاهرة هروب رأس المال حجم رأس المال الهارب ذاته ، حيث يترتب على وجود حجم كبير لرأس المال الهارب فى الخارج خسائر بالنسبة للأصول الموجودة داخل الاقتصاد المحلى ، وهذا قد يدفع أصحاب هذه الأصول إلى الاحتفاظ بها فى الخارج وبالتالي يتزايد هروب رأس المال للخارج ، تفسير ذلك أنه عندما يقوم المقيمون فى بلد ما بالاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأصول الأجنبية فى الخارج فإن ذلك يؤدى إلى نقص الحصيلة الضريبية لبلده وفى ظل هذه الظروف ، فإن الدولة لى تستطيع أن تقوم بتمويل الإنفاق العام وحتى تستطيع سداد القروض العامة ، فيتعين عليها أن تقوم بزيادة الأعباء الضريبية على أصحاب الأصول المالية داخل البلد ، وهذا من شأنه أن يحفز هؤلاء على الهروب بأموالهم للخارج ، وعلى ذلك فكلما تزايد حجم رؤوس الأموال المهربة للخارج كلما أدى ذلك إلى الاستمرار فى هروب رأس المال للخارج^(٤٠)

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان حجم هروب رأس المال فى بعض الدول فى الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٢ بمليار الدولار الأمريكى ، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى كل دولة

(٤٠) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing ,
op.cit.,p.13.

جدول

يوضح حجم هروب رأس المال في بعض الدول
في الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٢

٢٠٠١ حتى ٢٠٠٢	١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠	١٩٩١ حتى ١٩٩٥	١٩٨٦ حتى ١٩٩٠	١٩٨٠ حتى ١٩٨٥	الدولة
٢٢,٧	٢٩,٧	٢٩,١	٢٥,٧	١٧,٧	الجزائر
٣٠	٣٠,٩	٣٢,١	٤١,٨	٢٧,٩	مصر
٧,٨	٧,٥	٨,١	٦,٥	٢,٨	الأردن
١٩	٢٣	٢٢,٨	٢١,٥	١٢,٦	المغرب
١١,٨	١١,٢	٩,٢	٦,٨	٤	تونس
١٢٢,٥	٩٦,٣	٦٣,٢	٤١,٢	٢١	تركيا

* المصدر :

- Pedro de Lima and Daniel Ottolenghi .

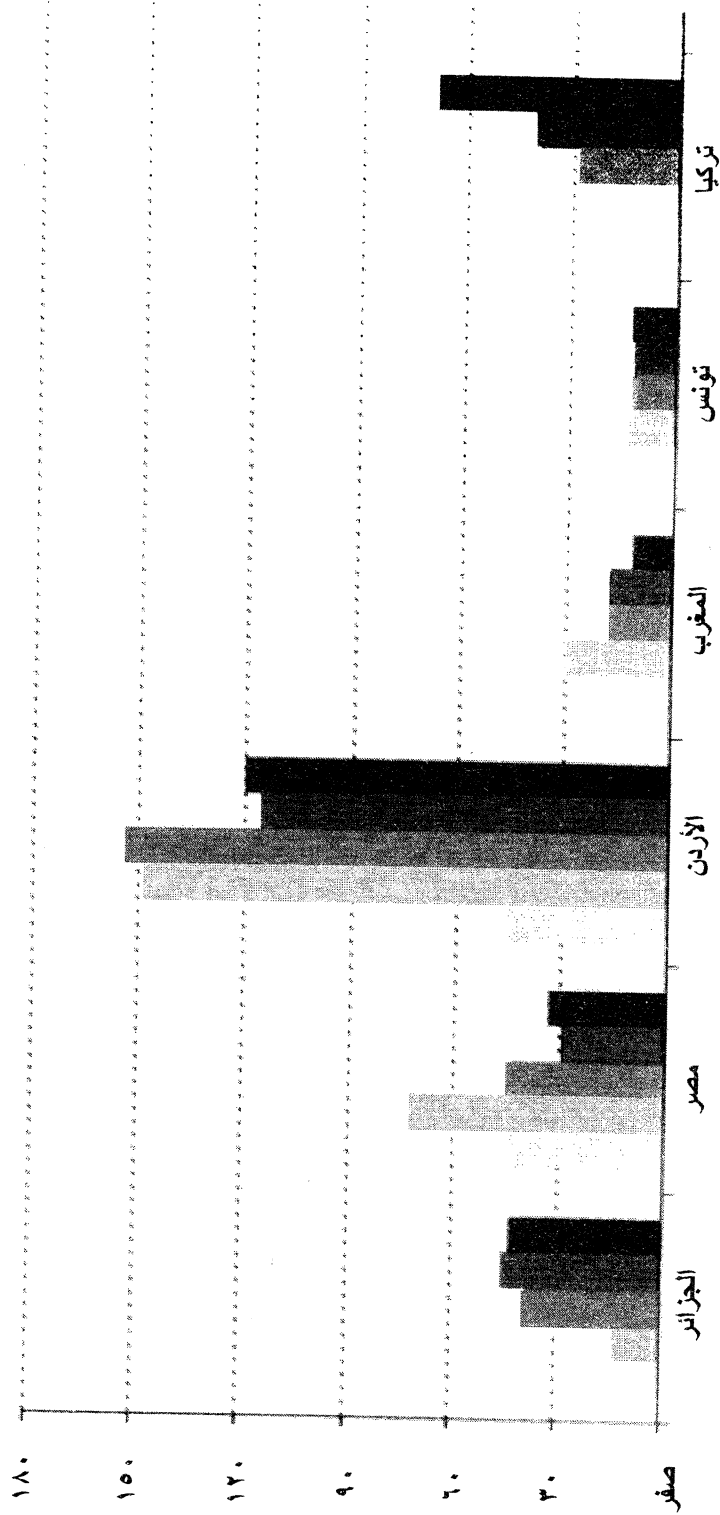
“ Capital Flight in Mediterranean Countries “
Euro- Mediterranean Economic Transition

Conference , prussels 11-12 April

رسم يوضح حجم هروب رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في بعض الدول في الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٢

حجم هروب رأس المال
كنسبة من الناتج المحلي
الإجمالي

١٩٨٥ - ١٩٨٠ ١٩٩٠ - ١٩٨٦ ١٩٩١ ٢٠٠٠ - ١٩٩٦ ٢٠٠٢ - ٢٠٠١



ويتضح لنا مما سبق أن حجم رأس المال الهارب من مصر كان كبيراً جداً في الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٠ بالمقارنة بالفترات السابقة واللاحقة لهذه الفترة ، حيث أنه بلغ حوالى ٤١,٨ مليار دولار ، وهذا الحجم بلغ أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لمصر ، ثم انخفض حجم رأس المال الهارب من مصر إلى حوالى ٣٠ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢ وهذا يعادل حوالى ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لمصر خلال هذه الفترة ، وإذا كانت هذه النسبة أقل كثيراً من نسبة هروب رأس المال فى بعض الدول المجاورة كالأردن التى وصلت فيه هذه النسبة إلى حوالى ١٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ إلا أن هذه النسبة فى مصر تعتبر مرتفعة بالمقارنة ببعض الدول الأخرى كتونس والمغرب ، ولذلك فإننا نرى أن بقاء هذه النسبة فى مصر على هذا المستوى تحرم الاقتصاد المصرى من العديد من المزايا التى يمكنه الحصول عليها فى حالة عدم هروب هذه الأموال للخارج ، وعلى ذلك فمنع هروب رأس المال من مصر يفيد الاقتصاد كثيراً ، ويشجع الاستثمار فى مصر ويساعد على عودة رؤوس الأموال الهاربة للخارج إلى مصر ، ولذلك فإن الحكومة المصرية والمهتمين بالاقتصاد المصرى مطالبون بضرورة تبنى حزمة من السياسات لمكافحة هروب

رأس المال للخارج ولعودة رؤوس الأموال الهاربة إلى مصر مرة أخرى وذلك لضمان إستقرار وتنمية الاقتصاد المصرى .

سادساً : الفساد فى القطاع المصرفى .

الاحراف فى أخلاقيات بعض المسؤولين عن اتخاذ القرار فى بلد ما خاصة أولئك الذين يعملون فى القطاع المصرفى ، قد يكون أحد أسباب هروب رأس المال للخارج ، فالملاحظ أن كل شخص يحصل على دخل غير مشروع كالرشوة أو الاختلاس أو التربح أو خلافه عادة تكون لديه الرغبة فى الاحتفاظ بكل هذه الأموال أو بعضها فى شكل أصول أجنبية بالخارج خشية من الملاحقة القانونية فى دولته وبالتالي تتحقق ظاهرة هروب رأس المال للخارج ^(٤١) .

ويترتب على هروب رأس المال على النحو السابق للخارج قيام الدولة بتصحيح التشوهات الضريبية التى تحدث بسبب ذلك ويترتب على قيام الدولة بإجراء بعض الإصلاحات الضريبية ، هروب المزيد من رؤوس الأموال للخارج نظراً لتزايد الأعباء الضريبية فى ظل الأوضاع الجديدة خاصة إذا أبقت الدولة على الإعفاءات الضريبية على حساب حيادية الضريبة ^(٤٢) .

(٤١) أنظر :

- John Williamson & Donald R. Lessard.
Capital Flight : The Problem and Policy Responses ' op. cit ., p.34.

(٤٢) أنظر :

- Ibid , p. 34

والفساد فى المجال الاقتصادى يعنى استعمال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة وسواء كان استعمال السلطة العامة من قبل رجال السلطة القضائية أو التنفيذية أو التشريعية^(٤٣) والفساد بهذا المعنى موجود فى كل دول العالم ويؤدى إلى آثار مدمرة بالنسبة للاقتصاد القومى ، وإذا ركزنا الانتباه على الفساد فى القطاع المصرفى المصرى ، نجد أنه لعب دوراً محورياً فى هروب نسبة كبيرة من الأصول إلى خارج مصر ، ولعل ذلك يرجع إلى مجموعة من المخالفات التى حدثت فى القطاع المصرفى المصرى والتى رصدها التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات عن وحدات القطاع المصرفى^(٤٤)

(٤) وأهم هذه المخالفات هى :

- وجود تسهيلات إنتمائية مقدمة لبعض العملاء تجاوزت فى مجموعها للعميل الواحد نسبة الائتمان التى يقدمها البنك للعميل الواحد

(٤٣) أنظر :

-Kempe Ronald Hope .
Development in The Third World , From Policy Failure to Policy Reform
M.E.Sharpe , New York , 1996 , pp. 130-131.

-Anne O. Krueger
Political Economy of Policy Reform in Developing Countries , The
MIT pres , Cambridge , Massachusetts , London , England , 1993 ,
pp.53-59.

(٤٤) أنظر :

- د/ طارق محمود عبد السلام السالوسى
التحليل الاقتصادى للفساد ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٢-٦٨ .

- والأطراف المرتبطة به وهى نسبة ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك ، وذلك بالمخالفة للمادة ٣٧ مكرر من قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والذى حل محله قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، والذى أبقى على مضمون المادة السابقة فى المادة ٧١ من القانون الجديد .
- تجاوز الأرصدة المدينة لبعض العملاء الحدود المسموح بها لهم ، وعدم كفاية الضمانات المقدمة من بعض العملاء .
- التركيز الائتماني لعدد محدود من العملاء مما قد يؤدى إلى زيادة مخاطر الائتمان التى قد تتعرض لها البنوك ، حيث حصل ٣٥ عميلاً على ٣٧ مليار جنيه وهو ما يعادل ١٦,٤ ٪ .
- السماح باستخدام التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء قبل استيفائهم للشروط المطلوبة للحصول عليها .
- منح تسهيلات لبعض العملاء أظهر التحليل المالى لميزانيتهم اعتمادهم شبه الكامل على الموارد الخارجية خاصة من البنوك .
- عدم انتظام العملاء وتعثرهم فى سداد مديونياتهم .
- عدم كفاية أرصدة المخصصات للقروض سواء كانت للقروض المنتظمة وغير المنتظمة لمقابلة الالتزامات

- والأغراض التي كونت من أجلها ، وذلك على خلاف ما ورد بالقواعد التي تضمنتها تعليمات البنك المركزي في كتابه ٣٢١ الصادر بشأن تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات لها وعدم الكفاية طالت مخصص المطالبات المحتملة لمقابلة الالتزامات التي قد تنشأ على البنوك نتيجة المنازعات مع الغير ومطالبات مصلحة الضرائب .
- متأخرات مستحقة على كثير من العملاء لم يتخذ البنك إجراءات جادة ضدهم .
- منح كثير من العملاء المتعثرين وغير المنتظمين في السداد قروضاً جديدة دون سداد المديونيات القائمة عليهم ودون تقديم ضمانات إضافية .
- القصور في الاستعلام عن العملاء .
- الاستناد إلى معلومات غير صحيحة أو غير كافية عن العملاء
- عدم مراعاة الدقة في تحديد أسلوب وطريقة السداد ، والإهمال في دراسة العلاقة بين الأصول والالتزامات .

يجب على صانع السياسة أن يدرك الحاجة إلى استقرار الاقتصاد الكلى لكى يستطيع أن يكبح الهروب المستمر لرأس المال للخارج ، وأن يخفض من الآثار المعاكسة لهذه الظاهرة ^(١) والسبب فى عدم الاستقرار الذى يعانى منه الاقتصاد الكلى قد يكون متنوعاً فقد يكون سببه الافتقار إلى هيكل للحوافز أو الافتقار إلى المؤسسات التى يمكنها أن تعمل على تحقيق كفاءة الأسواق والانسجام بين الطلب والعرض أو التدخل الحكومى الواسع فى النشاط الاقتصادى ، ومن الناحية الواقعية فإن عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى يظهر فى شكل عدد من المؤشرات وهى :

- تزايد عجز الموازنة العامة
- تزايد العجز فى الحساب الجارى
- انخفاض قيمة العملة الوطنية
- تزايد معدلات التضخم

(١) أنظر:

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing
,op.cit.,pp. 18-19.
- John Williamson & Donald R. Lessard.
Capital Flight : The Problem and Policy Responses ‘ op. cit ., pp.
32-34.
- Donald R. Lessard and John Williamsom .
Capital Flight and Third World Debt. “ op.cit., pp. 228-230.

وكأثر لكل هذه المظاهر فإن الدولة تقوم بزيادة الضرائب ،
والضرائب تؤدي إلى تشويه الاقتصاد فيقل العائد وتزيد المخاطر ،
الأمر الذي يؤدي إلى تزايد هروب رأس المال للخارج .

ولعلاج هذه المشكلات فإنه من المناسب تبني سياسة ملائمة
لسعر الصرف وأن تكون هناك أسعار فائدة حقيقية وإيجابية ، وأن تتم
السيطرة على العجز في الموازنة العامة للدولة ، وعلى ذلك فإن
تخفيض عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتنفيذ سياسات اقتصادية
كلية ملائمة سوف يساهم في كبح هروب رأس المال للخارج .

ونرى أن الحكومة المصرية قد قامت بإبرام العديد من الاتفاقيات
مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف إصلاح
الاقتصاد الكلي ، وقامت الحكومة بتبني حزمة من السياسات المالية
والنقدية وسعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي سواء في
الأجل القصير أم في الأجل الطويل ^(٢) ومع ذلك فما زال هناك عجز
كبير في الموازنة العامة للدولة وعجز كبير في الميزان التجاري
وهناك ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى الآثار

المعكسة لعملية الإصلاح الاقتصادي في مصر ومن أهمها ارتفاع

(٢) أنظر :

- د. عبد الستار عبد الحميد سلمى .

" تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتنشيط الاقتصادي في مصر " مرجع سابق ،
ص ٧٧ - ٢٤٠ .

معدلات البطالة ، خاصة من الخريجين وتزايد معدلات الفقر وتزايد الواردات من الخارج وهذا يشير إلى عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الهدف منها ، ولذلك فإن بقاء الأحوال على هذا المستوى يعنى استمرار الانحدار الاقتصادي في مصر وتزايد هروب رأس المال للخارج والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية ، وهذا يكرس من التبعية الاقتصادية للخارج بكافة صورها ، ولذلك فإن كافة المسؤولين في مصر سواء من الحكومة أو من رجال الأعمال يتحملون مسؤولية عدم استقرار الاقتصاد الكلى وهم مدعوون لبذل كل مجهود لزيادة الاستثمارات في مصر لزيادة العمالة والإنتاج وزيادة الإيرادات العامة بكافة الوسائل وبطريقة عادلة ، وذلك لتخفيض العجز في الموازنة العامة ولزيادة الصادرات وتقليل الواردات وخفض معدلات التضخم وذلك لتشجيع الاستثمار في مصر ولوقف هروب رأس المال للخارج حتى يؤدي ذلك إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي في مصر ولمنع التبعية الاقتصادية للخارج ونرى أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال :

١- تبنى سياسات اقتصادية ذات كفاءة عالية و ملائمة للأوضاع الداخلية والخارجية وهذه السياسات قد تتغير من وقت لآخر حسب التطورات الداخلية والخارجية .

٢- وجود مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ السياسات السابقة بشفافية وبكفاءة عالية .

٣- الرقابة الصارمة من الشعب على مدى جودة السياسات الاقتصادية وعلى تنفيذ المؤسسات لهذه السياسات بما يحقق المصلحة العامة بصورة حقيقية .

ثانياً : تحقيق الاستقرار السياسي .

صانع السياسة يجب أن ينظر أيضاً إلى الإطار المؤسسي الجيد الذي يستطيع أن يقوم بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية ، فهذه المؤسسات قد تساهم في تشجيع هروب رأس المال ، أيضاً فإن المقيمين قد يقررون الاحتفاظ بأصولهم في الخارج إذا فقدوا الثقة في الوضع السياسي المحلي ^(٣)، وعلى ذلك فالاستقرار السياسي ضروري لكبح هروب رأس المال للخارج ، وإذا كانت مصر أكثر استقراراً من الناحية السياسية بالمقارنة بدول المنطقة إلا أن هناك بعض المتربصين سواء في الداخل أو في الخارج الذين يحاولون بكافة

الوسائل تعكير صفو الاستقرار السياسي في مصر بافتعال المواقف التي قد تؤدي إلى الفتنة الطائفية أو إلى الصراع على السلطة أو إلى

(٣) أنظر :

- Niels Hermes , Robert Linsink and Victor Murinde .
Flight Capital and its Reversal for Development Financing ,
op.cit.,p. 19.

ضرب بعض الموارد الهامة للدولة كالسياحة ، ونرى أنه يجب على كل المخلصين من أبناء الوطن أن يدافعوا بكافة الوسائل عن الاستقرار السياسى فى مصر وأن يتبنوا كافة السياسات التى تحقق الاستقرار السياسى بما يقطع الفرصة على المتربصين بمصرنا الغالية ولنتظل مصر دائماً بلد الأمن والأمان ، تصديقاً لقوله تعالى : " ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ أَمِينٌ " (من الآية(٩٩) سورة يوسف) ولنتظل مصر دائماً ملاذاً آمناً للاستثمار ولا تهرب منها رؤوس الأموال للخارج .

ثالثاً : رفع معدل العائد على الأصول .

سبق أن ذكرنا أن ظاهرة هروب رأس المال للخارج قد تحدث نظراً لأن العائد على الأصول فى الخارج مرتفعاً بالمقارنة بالعائد على هذه الأصول فى بلدها الأصلى ، ويتم قياس هذا العائد من خلال المقارنة بين أسعار الفائدة الحقيقية فى الداخل والخارج ، وعلى ذلك فحتى يستطيع صناع السياسة من وقف هروب رأس المال للخارج فيجب عليهم ليس فقط إيجاد أسعار فائدة حقيقية موجبة ولكن أيضاً

يجب أن تكون أسعار الفائدة هذه تنافسية بالمقارنة بأسعار الفائدة في الخارج^(٤).

وإذا نظرنا إلى الوضع في مصر نجد أن أسعار الفائدة الحقيقية تحسنت في السنوات الأخيرة وأصبحت موجبة ، ولكن مع ذلك فإن الاقتصاديين يرون أن سعر الفائدة ليس هو المحدد الرئيسي في عملية هروب رأس المال للخارج فهو محدد ثانوى أما المحددين الرئيسيين فهما الاستقرار الاقتصادى والاستقرار السياسى ، وليس معنى ذلك التقليل من أهمية العائد على الأصول في الاقتصاد المصرى ، ونرى أنه يجب تبني كل الإجراءات التى من شأنها أن تؤدى إلى رفع معدل العائد على الأصول في مصر وذلك للمساهمة فى تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار فى مصر ولمنع هروب رأس المال للخارج .

رابعاً : ضبط تدفق رأس المال للداخل .

سبق أن ذكرنا أن تزايد تدفق رأس المال للداخل فى شكل قروض عامة ، يؤدى إلى تزايد الأعباء على الموازنة العامة للدولة وقد يؤدى إلى تزايد الضرائب ، الأمر الذى يؤدى إلى هروب رأس المال للخارج ، ولذلك فإن صناع السياسة فى كل دولة يتعين عليهم أن يحسنوا إدارة المديونية الخارجية ، والشواهد العملية تؤكد أهمية الحوافز

(٤) أنظر :

- Ibid , p. 19.

المعاكسة للمديونيات الخارجية الكبيرة للقرارات الاستثمارية لأصحاب الثروات المحليين ، فعلى سبيل المثال فإن البعض ينصح بتخفيض الديون الخارجية لبعض الدول ، نظراً للآثار الإيجابية القوية لذلك على زيادة الموارد المتاحة للإصلاح الاقتصادى ، حيث أنه يخفض من التزامات الدولة المتعلقة بخدمة أعباء الدين العام وبالتالي فهي تساعد فى وقف هروب رأس المال للخارج ^(٥) وإذا كانت مصر من بين الدول التى تم إسقاط بعض ديونها الخارجية عقب حرب الخليج ، إلا أن المديونية الخارجية لمصر ما زالت كبيرة وتعتبر عبئاً ثقيلاً على الموازنة العامة للدولة ، ولذلك فإن الحكومات القادمة فى مصر مطالبة بعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا فى أضيق الحدود وهى حدود الضرورة كما أنها مطالبة بمحاولة إسقاط كل أو بعض هذه الديون أو إعادة جدولتها بصورة تؤدى إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وذلك بكافة الوسائل الممكنة ، ونحن على أمل كبير بأن الحكومة قادرة على ذلك نظراً للثقل الكبير الذى تتمتع به مصر إقليمياً ودولياً .

(٥) أنظر :

- Ibid , p. 11.

خامساً : مكافحة الفساد .

فى العديد من الدول فإنه لا يكفى مجرد تغيير سياسات الاقتصاد الكلى لى تتجنب هذه الدول هروب رأس المال للخارج ، ولكنها تحتاج أيضاً إلى تغيير أخلاقيات أولئك الذين يعملون فى مجال العمل العام ^(٦)

وذلك نظراً لأن بقاء الفساد فى المجتمع يعد من أهم الأسباب التى تؤدى إلى انهيار المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والفساد كفيل بهدم كل ما تم بناؤه فى كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادى ، والفساد الاقتصادى والمالى ، خاصة الفساد فى القطاع المصرفى ، كان سبباً مباشراً لهروب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال للخارج ، ولذلك ينبغى على مصر إذا كانت جادة فى مكافحة هروب رأس المال وفى مكافحة الفساد أن تكون بتبنى مجموعة من الاجراءات للتخلص

(٦) أنظر:

- John Williamson & Donald R. Lessard.
Capital Flight : The Problem and Policy Responses ' op. cit ., pp. 34 - 35.

من الفساد خاصة في القطاع المصرفي وأهم هذه الإجراءات الآتى (٧)

✻ حسن اختيار المسؤولين أولاً ، وذلك على أساس أن الافتقار إلى القيادة المنضبطة يعد من أهم أسباب الفساد ، وعلى العكس فإن حسن اختيار القادة المنضبطين يقلل من حالات الفساد ، ويزيد من الكفاءة في أداء العمل وبالتالي يمنع كل أو معظم حالات الفساد في القطاع المصرفي ، وعلى ذلك فلا بد أن يعهد بقيادة المؤسسات العامة خاصة المؤسسات المصرفية إلى أهل العلم والأمانة ، وذلك تصديقاً لقوله تعالى : " إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ "

(٧) أنظر ذلك في المراجع التالية :

-Kempe Ronald Hope .

Development in The Third World , op. cit ., pp. 138 - 148.

- البنك الدولي .

تقرير عن التنمية في العالم " الدولة في عالم متغير "

البنك الدولي واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٨ - ١١٨ .

- د/ عبد الستار عبد الحميد سلمى

حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة - يوليو /أكتوبر ٢٠٠٣ ص ٧١ - ٧٥ .

- د/ طارق محمود عبد السلام السالوسي

التحليل الاقتصادي للفساد ، مرجع سابق ، ص ٤٤ - ٥٣

(من الآية (٢٦) سورة القصص) وقوله تعالى : " قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ" (الآية (٥٥) سورة يوسف) والملاحظ أن ذلك يحدث في الدول المتقدمة ولا يحدث في الدول النامية خاصة الدول العربية التي تعاني من انتشار الفساد في كافة المؤسسات العامة إلا من رحم الله .

❖ تخلى الدولة عن كافة المؤسسات التي يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بإدارتها بكفاءة ، سواء كانت هذه المؤسسات مصرفية أو صناعية أو تجارية أو زراعية .. الخ .

❖ تقوية مبدأ الثواب والعقاب لمن يخالف أحكام القوانين واللوائح المنظمة لعمل هذا القطاع ، وأن تكون العقوبات رادعة خاصة بالنسبة للمخالفات التي يترتب عليها هروب رأس المال للخارج وأن تصل هذه العقوبات إلى الأشغال الشاقة ولا يكتفى بالحبس والغرامة لأن هذه الجرائم متعلقة بالأمن الاقتصادي للدولة ؛ ونرى أن العقوبات الواردة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ غير رادعة ويجب تشديد هذه العقوبات .

❖ تقوية الجانب الأخلاقي لدى العاملين بالجهاز المصرفي ، وذلك من خلال عقد الندوات الدينية باستمرار للعاملين في الجهاز المصرفي وربط حضور هذه الندوات بالحوافز والمكافآت .

❖ تشديد الرقابة الحكومية والشعبية على العاملين فى الجهاز المصرفى بحيث يسمح للأفراد أو الشركات بالشكوى لدى الجهات المسؤولة وأن تؤخذ هذه الشكاوى بعين الاعتبار ، ويجب أن يسمح بعرض جرائم الفساد فى وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق الردع لمن تسول له نفسه أن يخالف أحكام القوانين واللوائح فى القطاع المصرفى بصفة خاصة .

❖ تنفيذ أحكام القضاء المتعلقة بقضايا الفساد فى أسرع وقت ودون تأخير ، وأن يعامل المتهمون فى قضايا الفساد كبقية المتهمين فى الجرائم الأخرى داخل السجون لتحقيق الردع العام .

الخاتمة

ظهر لنا من هذا البحث أن هناك خلافاً بين الاقتصاديين فيما يتعلق بتعريف هروب رأس المال للخارج ، حيث يذهب البعض إلى توسيع التعريف ليشمل كل تدفقات الأصول الأجنبية العامة والخاصة المعلنة وغير المعلنة للخارج بالإضافة إلى قيمة السهو والخطأ في ميزان المدفوعات ، في حين يذهب البعض الآخر إلى قصر التعريف على التدفقات غير القانونية لرأس المال للخارج سواء من خلال تزيف الوثائق التجارية كفواتير الصادرات والواردات أو من خلال تهريب السلع الثمينة للخارج ، وعرضنا لوجهة نظرنا في تعريف هروب رأس المال وقلنا أنه يعنى كل تدفق لرأس المال للخارج أياً كان سببه وأياً كان شكله إذا لم يكن له عائد إيجابى للاقتصاد المحلى ، وخلاف الاقتصاديين لم يقتصر على تعريف الظاهرة فقط ولكنه امتد أيضاً لطرق قياس حجم رأس المال الهارب ، وعرضنا لخمس طرق للقياس وهى طريقة المتبقى ودلى والنقود الساخنة والفاتورة الخاطئة للتجارة وطريقة الأصول ، وعرضنا لأفضل طريقة لقياس حجم هروب رأس المال من وجهة نظرنا وهى طريقة دلى لأنها أكثر منطقية .

واتضح لنا من هذا البحث أيضاً أن هناك مجموعة من المحددات التى اتفق عليها الاقتصاديون لهروب رأس المال ، وتتمثل هذه المحددات فى عدم استقرار الاقتصاد الكلى وعدم الاستقرار السياسى والاختلاف فى معدل العائد على الأصول والتدفقات الرأسمالية للداخل وحجم رأس المال الهارب للخارج والفساد بصفة عامة والفساد فى القطاع المصرفى بصفة خاصة ، وأوضحنا مدى توافر هذه المحددات فى الاقتصاد المصرى ، ووجدنا أن كل هذه المحددات وجدت فى الاقتصاد المصرى خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية على الرغم من جهود الدولة فى مجال الإصلاح الاقتصادى وإن كانت بعض هذه المحددات أخذت فى التحسن فى الفترة الأخيرة ، وختمنا البحث بعرض حزمة من السياسات التى يقترحها الاقتصاديون لكبح هروب رأس المال للخارج ولضمان عودة رؤوس الأموال الهاربة ، وهذه السياسات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى والاستقرار السياسى ورفع معدل العائد على الأصول ، وضبط تدفق رأس المال للداخل وأخيراً مكافحة الفساد .

التوصيات

يوصى البحث بالآتى :

١- الاستمرار فى عملية الخصخصة نظراً للمزايا الاقتصادية والمالية العديدة المترتبة عليها خاصة فى مجال هروب رأس المال ، حيث إنها تقلل من النفقات العامة وتزيد من الإيرادات ، الأمر الذى يخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة ويقلل من الاقتراض الداخلى والخارجى ، الأمر الذى يؤدى إلى تقليل أسعار الضرائب ويشجع على الاستثمار فى الداخل ويمنع هروب رأس المال للخارج .

٢- ضرورة قيام الدولة بالبحث على إيرادات جديدة لا تشمل رفع أسعار الضرائب كأن تقوم الدولة ببيع جزء كبير من الأراضى المملوكة للدولة لكبار ولصغار المستثمرين سواء لأغراض الزراعة أم الصناعة ، لأن ذلك سوف يوفر موارد جديدة للدولة ، كما أنه سوف يشجع على الاستثمار فى مصر .

٣- ضرورة تبنى سياسات اقتصادية ذات كفاءة عالية وأن يتم مراجعة هذه السياسات باستمرار لتتلاءم مع المستجدات المحلية والدولية وبصورة تحقق أقصى منفعة للاقتصاد المصرى .

٤- إيجاد مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية

بكفاءة عالية وأن يتم تطوير هذه المؤسسات بأحدث ما

- توصلت إليه التكنولوجيا لضمان الكفاءة في عمل هذه المؤسسات .
- ٥- الرقابة الصارمة من قبل الجهات الرقابية على كافة المؤسسات المسئولة عن اتخاذ القرارات العامة في الدولة وأن تكون هذه الأجهزة الرقابية محايدة وأن يكون هدفها الوحيد المصلحة القومية ، وأن تكون هناك رقابة شعبية على كافة المؤسسات في الدولة بما فيها الأجهزة الرقابية الحكومية .
- ٦- الاعتماد في اختيار القادة الإداريين في كافة المؤسسات العامة على معيار الكفاءة والأمانة .
- ٧- تقوية الجانب الأخلاقي لدى العاملين في القطاع الحكومي من خلال المحاضرات والندوات .
- ٨- تشديد العقوبات على من يرتكب جريمة مضرة بالمصلحة العامة أو يترتب عليها الإضرار بالمال العام أو بتهريب أموال للخارج بطريقة غير مشروعة أو من يساعد هؤلاء على ذلك خاصة العاملين في الجهاز المصرفي .
- ٩- ضرورة التنسيق مع حكومات الدول الأخرى لتبادل المعلومات عن الأموال المهربة من كل دولة بما يساعد في عودة هذه الأموال ولمنع هروب أموال في المستقبل .

تم البحث بحمد الله
وصلِ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد ،
آمين ،

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية :

- اليخاندرو لوبيز - ميخبا .
التدفقات الضخمة لرأس المال - الأسباب والنتائج ورد فعل
السياسة ، التمويل والتنمية - صندوق النقد الدولي ، سبتمبر
١٩٩٩ .
- البنك الأهلي المصرى
النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- البنك الدولي
" تقرير عن التنمية فى العالم " الدولة فى عالم متغير " البنك الدولي
، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٧٧ .
- د/ تهانى محمد أبو القاسم .
الدين العام المحلى وأزمة السيولة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى
الأول لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان " أزمة السيولة
والركود الاقتصادى فى مصر ، ٢٩ مارس ٢٠٠٣ ، كلية التجارة
وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلة العلمية للبحوث
والدراسات التجارية .
- د/ طارق محمود عبد السلام السالوسى :
التحليل الاقتصادى للفساد ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .
- د/ عادل محمد المهدي :
" التوقعات ودورها فى تفسير أزمة الركود فى الاقتصاد المصرى "
بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الأول لقسم الاقتصاد والتجارة

الخارجية بعنوان " أزمة السيولة والركود الاقتصادى فى مصر ،
٢٩ مارس ٢٠٠٣ ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان
، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية .

- أ.د / عاطف حسن النقلي ، أ.د/ محمود الطنطاوى الباز .
مقدمة فى الاقتصاد المالى ، بدون تاريخ وناشر .

- د. / عبد الستار عبد الحميد سلمى .
* " تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى
مصر " المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ،
٢٠٠١ .

* حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى ظل اقتصاد السوق
، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى
والإحصاء والتشريع ، القاهرة - يوليو /أكتوبر ٢٠٠٣ .

- د/ عبد الشكور شعلان .
" تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، على ضوء
التجربة قريبة العهد " فى كتاب التصحيح والتنمية فى البلدان
العربية " تحرير : د/ سعيد النجار ، صندوق النقد العربى ، ١٩٨٧ .

- غسان الرفاعى .
" سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الرأسمالية إلى الدول
العربية " بحث مقدم لندوة بعنوان " آفاق التنمية العربية فى
التسعينات " تحرير سعيد النجار ، الصندوق العربى للإئماء

الاقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى ، البحرين ، ١-٣
فبراير ١٩٩٣ .

- د/ ليلى احمد الخواجه .
" المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص " دراسة تطبيقية
على الاقتصاد المصرى ، ١٩٧٤ - ١٩٩٢ ، الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة يوليو / أكتوبر
١٩٩٥ .

- د/ محمود حامد محمود
" مشكلة السيولة فى الاقتصاد المصرى وتداعياتها الاقتصادية "
بحث منشور فى أعمال المؤتمر العلمى الأول لقسم الاقتصاد
والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، مرجع سابق .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Abdullah Almounsor .

“ A development Comparative Approach to Capital Flight : The Case of The Middle East and North Africa , 1970-2002 , University of Massachusetts , 2004.

- Alesina A. and Tabellini .

**“ External Debt, Capital Flight and Political Risk
“ Journal of International Econmics , 1989 .**

- Anil Duman , Hakki C. Erkin and Fatma Gul Unnal.

“ The Determinants of Capital Flight in Turkey : 1971-2000 “ from “Capital Flight and Capital Controls in Developing countries “ Edited by : Getald Epstein of the Political Economy Research institute , 2005.

-Anne O. Krueger

Political Economy of Policy Reform in Developing Countries , The MIT pres , Cambtidge , Massachusetts , London , England , 1993 .

- **Benu Schneider :**
Measuring Capital Flight : Estimates and Interpretations , Working Paper 194 , Overseas Development institute , London , UK , 2003 .
- **Bhatlacharya , R.**
Capital Flight under uncertainly about Domestic Tax-ation and Trade Liberalization Journal of Developm-ent Economics , 1999 .
- **Brown , R.**
Sudan's Other Economy : Migrants ' Remittances , Capital Flight and Their Policy Implications , Sub-Series on mony , Finance and development , Working Paper 31. The Hague : Institute of Social Studies , 1990 .
- **David Spencer**
The IMP and Capital Flight : Redesining the International Financial architecture , Bretton Woods Project, London ,UK, 2002 .
- **Donald R. Lessard and John Williamsom .**
"Capital Flight and Third World Debt. " Institute for International Economics , Washington , DC., 1987 .
- **Eaton J.**
Public Debt Gurantees and Private Capital Flight " The World Bank , Economic Review , 1987 .

- **Eaton J. and M. Gersovitz.**
“ Country Risk and The Organization of The International Capital Transfer in G calvo, R. Findlay , P.J.K. Kouri, and J. Braga de macedo (eds) , debt Stabilization and development : Essays in Memory of carols , Diaz – Ale Jendro , Oxford : Blackwell , 1989.
- **Fry , M.J.**
Foreign Debt Accumulation : Financial and Fiscal Effects and Monetary Policy Reactions of Developing Countries , Journal of International Money and Finance .
- **Guda Abdel Khalek.**
Stabilization and Adjustment Policies and Programm-es , Country Study : Egypt , World Institute for Devel-opment Economics Research , 1987 .
- **Ize , Alain andGuillermo Ortiz.**
Fiscal Rigidities , Public Debt. And Capital Flight , International monetary fund staff papers , 1987 .
- **John Williamson & Donald R. Lessard.**
“Capital Flight : The Problem and Policy Responses ‘ Institute for International Economics , Washington , DC. , 1987.

تمهيد :

ما زالت الجريمة بصفة عامة ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية بصفة خاصة من أقوى التحديات التي تواجه الدول وحكوماتها وأغلب المجتمعات الإنسانية - سواء أكانت دولا متقدمة أو نامية - ومن المشاكل الرئيسية للجماعة الدولية ككل .

ويقصد بالجريمة المنظمة عبر الوطنية تلك الجريمة التي ينسب ارتكابها لجماعة من الأفراد ضمن هيكلية محددة وتسلسل إداري متدرج داخل بنیان قائم بقوانين وأعراف ملزمة لأعضائها تمارس أنشطتها الإجرامية على نطاق عالمي يتجاوز حدود الدولة الواحدة ، إلى الحدود الدولية والقارات ليتجاوز خطرهما وخطورتها الإجرامية النطاق الإقليمي ، وتتعدد جنسيات أعضائها أو المساهمين في تحقيق أهدافها الإجرامية بوسائل ومشروعات غير مشروعة أو مشروعة كأنشطة الاستشاريين والمحاسبين والمحامين وغيرهم من المتعاونين مع المنظمة (١) .

وقد ساعدت بعض العوامل والظروف الإقليمية والدولية على الكشف عن النشاط المتزايد والمتنامي لأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، والتي باتت تهدد الاقتصاد الوطني للعديد من دول العالم ، ولعل أبرز تلك العوامل انهيار دول تكتل الدب الشيوعي فيما كان يعرف " بالاتحاد السوفيتي " إلى كيانات اقتصادية هشة داخل دول صغيرة تعصف بها رياح الفوضى وعدم الاستقرار ، بالإضافة إلى تدفق موجات العولمة وثورة الاتصالات والتجارة الالكترونية عبر الحاسبات الآلية وشبكات معلوماتها أو ما يعرف " بالانترنت " وسرعة انتقال الأموال والأنشطة إلى خارج الحدود الوطنية والإقليمية ليشمل النطاق العالمي والدولي عبر الوطني ، مهددة المصالح الاقتصادية الوطنية في المقام الأول ، إلا أنها لم تحصر نفسها في ميادين المال والاقتصاد وحدهما بل انطلقت لتمتد نشاطها الإجرامي إلى مجالات سياسية واجتماعية عديدة ، كجرائم الإرهاب وتجارة السلاح وتهريب المهاجرين ، وتجارة التحف والآثار وتزيف وتقيد العملة وجرائم الكمبيوتر والانترنت والقرصنة المعلوماتية ، والدعارة الدولية فضلاً عن تجارة المخدرات وغسل الأموال ، ولم تسلم البيئة الدولية من نشاط الجريمة غير المنظمة عبر الوطنية ، حيث امتد النشاط الإجرامي إلى

(١) Gurfinkiel (Michel) ; Géopolitique de la criminalité , la doc. Fr. Paris 1996 , p117 etc.

- **Eaton J. and M. Gersovitz.**
“ Country Risk and The Organization of The International Capital Transfer in G calvo, R. Findlay , P.J.K. Kouri, and J. Braga de macedo (eds) , debt Stabilization and development : Essays in Memory of carols , Diaz – Ale Jendro , Oxford : Blackwell , 1989.
- **Fry , M.J.**
Foreign Debt Accumulation : Financial and Fiscal Effects and Monetary Policy Reactions of Developing Countries , Journal of International Money and Finance .
- **Guda Abdel Khalek.**
Stabilization and Adjustment Policies and Programm-es , Country Study : Egypt , World Institute for Devel-opment Economics Research , 1987 .
- **Ize , Alain andGuillermo Ortiz.**
Fiscal Rigidities , Public Debt. And Capital Flight , International monetary fund staff papers , 1987 .
- **John Williamson & Donald R. Lessard.**
“Capital Flight : The Problem and Policy Responses ‘ Institute for International Economics , Washington , DC. , 1987.

- Omneia Amin Helmy.

“ The Impact of Capital inflows on Egypt's Exchange Rate Policy , L'Egypte Contemporaine, Societe Egyptienne d'Economie Politique De Statistique et de Legislation , October 1997 .

- Paul Collier, Anke Hoeflter and Cathrine Pattillo. “ Aid and Capital Flight “ October, 2004.

- Paul Collier, Anke Hoeflter and Cathrine Pattillo. “Flight Capital as A portlio Choice, World Bank , 2005 .

- Pedro de Lima and Daniel Ottolenghi . “ Capital Flight in Mediterranean Countries “ Euro- Mediterranean Economic Transition Conference, prussels 11-12 April.

- Ramesh C. Chitrakar . “ Foreign Investment and Technology Transfer in Developing Countries , England , 1994 .

- Raymond A. Hinnebusch. “ The Formation of the contemporary Egyptian State from Nasser and Sadat to Mubarak “ from “ The Political Economy of contemporary Egypt “ Edited by : Ibrahim M. Oweiss., Center for